النقود الأجنبية المتداولة ببلاد الشام
عصر سلاطين المماليك في ضوء وثائق الحرم القدسي الشريف

د. مسعود محمود علي عبادي
أستاذ مساعد بكلية الآداب – جامعة جنوب الوادي

الملخص

تأتي أهمية دراسة الموضوع الموسوم ب "النقود الأجنبية المتداولة ببلاد الشام عصر سلاطين المماليك في ضوء وثائق الحرم القدسي الشريف" حيث كان لبلاد الشام بحكم وقوع موانيها على ساحل البحر المتوسط، فقد أدى ذلك إلى وجود علاقات تجارية وثيقة بينها وبين مدن الغرب الأوربي التجارية. ولا شك أن العمليات والصفقات التجارية التي كان يعقدها هؤلاء التجار الغربيون داخل المدن الشامية قد أدى إلى تداول أنواع عديدة من العملات الأجنبية الذهبية والفضية التي أصدرتها تلك الدول ذات العلاقة التجارية مع دولة المماليك. وإذا كانت هناك نقود أجنبية دخلت بلاد الشام فمتى انتشرت وتوسعت في النظام المالي ببلاد الشام، وما أسباب انتشار تلك النقود الأجنبية ومظاهرها؟ ....تظهر أيضًا أهمية الدراسة في إتكائها على وثائق غير المنشورة **مجموعة وثائق الحرم القدسي الشريف المحفوظة بالمتحف الإسلامي بالقدس.**

تم دراسة البحث في عدة محاور منها النقود المملوكية، القيم النقدية للعصر المملوكي، كما تناول انتشار النقود الأجنبية ببلاد الشام (أسباب – مظاهر) ، والمنافسة بين النقد الأجنبي وبعضه ببلاد الشام، وعرض أيضًا الصراع بين النقود المملوكية والأجنبية، وعالج البحث أيضًا النقد الأجنبي في تعاملات الأهالي الموسرين ببلاد الشام في ضوء وثائق الحرم القدسي الشريف ، ثم خاتمة حوت أبرز نتائج الدراسة.

"Exchanged Foreign Currencies in the Levant States during the Age of the Mamluk Sultans in the Light of the Documents of the Al-Aqsa Mosque"(al-Haram al-Sharif)

Abstract:

Significance of the current study titled "Exchanged Foreign Currencies in the Levant States during the Age of the Mamluk Sultans in the Light of the Documents of the Al-Aqsa Mosque"(al-Haram al-Sharif)

" stems from the important location of the Levant States as their ports lied on the coast of the Mediterranean Sea. This reason led to existence of strong commercial relations between the Levant States and commercial towns of the European West. Undoubtedly, such commercial relations and deals held by those Westerener traders inside Levant towns led to exchanging several types of foreign golden and silver currencies. Such currencies were issued by the states that had commercial ties with the Mamluks' State. As there were foreign currencies that were exchanged in the Levant States, it is significant to determine when such currencies spread and expanded in the financial system of the Levant States, and what are the reasons for the widespread of such foreign currencies, and what are their main features?

This research tackles several aspects including: Mamluk currencies, and monetary values of the Mamluk era. This study also scrutinizes reasons for widespread exchanging of foreign currencies (reasons and features), competitions between different types of foreign currencies in the Levant States. Furthermore, this study sheds light on the conflict and difference between the Mamluk currencies and the foreign ones. Moreover, this study tackles the subject of foreign currencies in the daily monetary exchanges of wealthy people in the Levant States in the light of the documents of the of the Al-Aqsa Mosque"(al-Haram al-Sharif)

. Finally, this study ends with a conclusion including its most significant findings

مقدمة:

حكمت دولة سلاطين المماليك مصر والشام والحجاز واليمن ما يقارب ثلاثة قرون، وقد أدخلت دولة سلاطين المماليك بلاد الشام ضمن نفوذها بصفة ثابتة ومستمرة، وبلاد الحجاز بصفة شبه ثابتة[١]، وبلاد اليمن بصفة متقطعة[٢]، علاوة على بعض الأقاليم المتاخمة لحدودها بصفة مؤقتة.

وكات الشام عصر المماليك بلد رئيس بعد مصر، وقسمت زمن المماليك إلى ست نيابات، الأولى: نيابة دمشق وهي كبرى النيابات الشامية وأرفعها في الرتبة ونائبها يسمى ملك الأمراء لأن النيابات الشامية الأخرى كلها تتبع له، ويتبعها نيابات

---

(١) ابن شداد، عز الدين محمد بن علي بن إبراهيم(ت٦٨٤هـ/١٢٨٥م): تاريخ الملك الظاهر، تحقيق أحمد حطيط، قصور الثقافة، سلسلة الذخائر، ع (١٩٠) القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٣٠٠.؛ علي إبراهيم حسن: دراسات في تاريخ المماليك البحرية وفي عصر الناصر محمد بوجه خاص، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٤م، ص ١٨٦؛ علي السيد علي: أضواء جديدة على الاستثمار وتراكم الثروة في القدس في عصر سلاطين المماليك :بحث بكتاب جدل الموضوعية والذاتية في كتابة تاريخ مصر :دراسات مهداة إلى نلي حنا، تحرير ناصر إبراهيم، هيئة الكتاب، القاهرة، ٢٠١٢م ص ٣٧–٤٢؛ محمد جمال الدين سرور: دولة الظاهر بيبرس في مصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٠م، ص ١١٦؛
Van Berchem, Max, Corpus inscriptionum. ARABIC ARUM, 4iemepartie (inscriptions et monuments de le mecaue. Haram et Ka'ba) Tome 1 (Fasicule 1) Edition. El-Hawary, H. M., etWiet, L, Publications l'institutFrançaisD'Archéologieorientale. P. 139

(٢) الفيومي، علي بن محمد بن علي المقرئ(ت٧٧٠هـ/١٣٦٨م): نثر الجمان في تراجم الأعيان، (مخطوط بدار الكتب، رقم ١٧٤٦ تاريخ)، ج٣، لوحة ١٢٣– ١٢٤؛ قاسم عبده قاسم، "علاقات مصر بعالم البحر الأحمر في عصر سلاطين المماليك الجراكسة"، ضمن "تدوة البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، سمنار الدراسات العليا، عين شمس، ١٩٨٠، صـ ١٢٥ – ١٢٧؛ محمد عبد العال أحمد: بنو رسول وبنو طاهر وعلاقات اليمن الخارجية في عهدهما، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م ص٤١–٥٤، ٣٥٨ .

وولايات صغرى مثل غزة والقدس وصرخد وعجلون وبعلبك وحمص ومصياف والرحبة، والنيابات الأخرى بعد نيابة دمشق: هي نيابة حلب وهي النيابة الثانية وتتمتع بأهمية خالصة لوقوعها على الأطراف الشمالية، ونيابة طرابلس، ونيابة حماة، ونيابة صفد، ونيابة الكرك[١].

وتشير المصادر إلى سك عملات في تلك الأقاليم – سواء التابعة أو شبه التابعة كالدنانير والدراهم والفلوس وعليها شارات الدولة المملوكية في معظم الفترات، وحملت سيمات محلية تمييزًا لها[٢]، وقد تشابهت مراحل سك تلك العملات مع ما كان متبعًا في القاهرة، وهي العاصمة السياسية للدولة المملوكية، من نظم إدارية وفنية، وإن اختلفت في بعض الأحيان، فلا يعد اختلافًا جوهريًا، وقد انتشرت تلك العملات في مختلف مناطق الدولة، وكان لكل عملة سعر تبادل يختلف عن أسعار مثيلاتها في الأقاليم الأخرى حسب اختلاف أوزانها ونسب عيارها ....إلخ [٣].

---

(١) القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت٨٢١هـ/١٤١٨م): صبح الأعشى في صناعة الإنشا، الهيئة العامة لقصور الثقافة، س الذخائر،القاهرة، ٢٠٠٤م، ج٤، ص ص٢٤٠ – ٢٤٢؛ ابن طولون، شمس الدين محمد بن علي الحنفي(ت٩٢٣هـ/١٥١٧م): مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ص٣٥، ص٣٩، ص٥٠، ص٧٤، ص١٩٠، ص٢٢١، ص٣١٦.

(٢) القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج٤ ص ١٨٠؛ المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت٨٤٥هـ/١٤٤٢م): السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد مصطفى زيادة وسعيد عاشور، دار الكتب والوثائق، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٩م، ج١ ص ٧٨٦، العيني، بدر الدين محمود، (ت٨٥٥هـ/١٤٥١م):عقد الجمان حوادث من ٨١٥– ٨٢٤هـ، حوادث من ٨٢٤– ٨٥٠هـ، تحقيق عبد الرازق القرموط، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٩م سنة ٨٢٦هـ، ص ١٠٨.

(٣) أحمد مختار العبادي، السيد عبدالعزيز سالم :تاريخ البحرية الاسلامية في مصر والشام، الإسكندرية، ١٩٩٣م، ص٥٧٠؛ البيومي اسماعيل الشربيني: مصادرة الأملاك في عصر سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م،ج٢ص١٦٤ ؛ عثمان محمد عطا: الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي، الهيئة المصرية العامة=

ونلاحظ وجود اختلاف القيم النقدية للنقود المملوكية الصادرة عن مركز الدولة بين إقليم وآخر، ومن ثم لم تختلف تلك العملات كثيرًا عن العملات التي يتم ضربها في الديار المصرية، بمعنى أن انتشارها في مناطق الدولة وأقاليمها أمر طبيعي يفرضه الترابط السياسي والإداري الموجود بين أقاليم الدولة، أضف لذلك حرص سلاطين المماليك على تقديم صلاحيات واسعة لنواب الأقاليم لإصدار عملات نقدية تغطي حاجة السوق المحلية لكل نيابة [١].

النقود المملوكية:

عرف العصر المملوكي ثلاثة أنواع من النقود هي الدنانير الذهبية والدراهم الفضية والفلوس النحاسية، وكان قاعدة النقد الذي تقدر على أساسه وحدات النقود

=للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، القاهرة، ٢٠٠٢م ص ١٣٥؛ علي السيد علي: القدس في العصر المملوكي، دار الفكر، القاهرة، ١٩٨٦م، ص٢٢٨؛ ؛ فاروق اباظة: صدى الحروب الصليبية في حركة الكشوف الجغرافية، اتحاد المؤرخين العرب (القاهرة)١٩٩٥م،ص٣٣٧؛ عنوان الندوة القوى البحرية الاسلامية ومواجهة النشاط البحري الاستعماري، اتحاد المؤرخين العرب، القاهرة، ١٩٩٣م،ص ٣٤٢؛ محمد عبد الغني الأشقر: تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٧م ص٤٢٠؛ محمد فتحي الزامل: التحولات الاقتصادية في مصر أواخر العصور الوسطى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،، ط١ ٢٠٠٨م. ص١٦٦؛ الحصار الاقتصادي على مصر أواخر العصور الوسطى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط١,٢٠٠٩م.، ص١٤٥؛ ناجلا محمد عبدالنبي: مصر والبندقية: العلاقات السياسية والاقتصادية في عصر المماليك، دار عين، القاهرة،٢٠٠١م، ص ١٨٧.

(١) وغالبًا ما حملت النقود الصادرة في النيابات أسماء النواب ممن يقومون بإصدارها، أو أماكن الإصدار كالدينار المكي والدراهم المسعودية في الحجاز والدراهم المهدية والدراهم المظفرية في بلاد اليمن، والدراهم النوروزية والدراهم الحموية في بلاد الشام وهذا التنوع في الإصدارات النقدية ومسمياتها لا يكون بالضرورة مخالفًا لنظام الدولة النقدي، أي أنه لم يتغير وإن حدث فإنما هو تغير بسيط لا يلغي طبيعة التبعية النقدية للحكومة المملوكية المركزية، وما حدث ذلك إلا لتسهيل الإجراءات المالية، والمعاملات التجارية لكل إقليم، وفقًا لحاجته النقدية. حمود بن محمد علي النجيدي: النظام النقدي المملوكي، دراسة تاريخية، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٣م، ص٤٧١.

الأخرى هي الذهب[١]، أما السلع والمبيعات فقد كانت تقدر على أساس العملة الذهبية والفضية [٢]. غير أنه يتوجب القول بوجود عوامل أدت إلى نقص الذهب والفضة في عصر سلاطين المماليك؛ منها قانون العرض والطلب، ورغبة السلاطين في الكسب[٣]، علاوة على الحصار الاقتصادي الذي فرضته أوربا على دولة المماليك في مصر والشام، فأصبح تدفق الأموال من هذا الطريق قليلة، وإن ظلت هناك أماكن أخرى تغذي الدولة بكميات من هذا المعدن، تمثلت في بلاد النوبة وبلاد التكرور[٤].

أما القيم النقدية للعصر المملوكي الأول سواء في مصر أو في بلاد الشام فكانت قيمة الدينار الذهبي طوال الشطر الأول (عصر البحرية) تتراوح بين عشرين

---

(١) المقريزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق، محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٤٠م، ص٦٩.

(٢) المقريزي: النقود القديمة الاسلامية أو شذور العقود ،تحقيق رمضان البدري وغيره، (ضمن رسائل المقريزي) دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٤٩. وقد وجد لكبار التجار أنظمة مالية أخرى مثل السفتجة والصكوك والحوالة.. وغير ذلك، انظر: صبحي لبيب، "الفندق ظاهرة سياسية، اقتصادية، قانونية"، بحث بكتاب ندوة مصر وعالم البحر المتوسط، تقديم رؤوف عباس، ط١، دار الفكر، القاهرة، ١٩٨٦م، ص٢٢؛ عفاف سيد صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب: علاقة البندقية بمصر والشام ١١٠٠–١٤٠٠م، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٣م، ص١٦٣؛ نعيم زكي: طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب اواخر العصور الوسطى، هيئة الكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م، ص٣٤٢–٣٤٤.

(3) Ashtor, E., History of the Jews in Egypt and Syria under the Rule of the Mamluks, Geniza documents, III vols, Jerusalem, 1970 (in Hebrew) fragments from the Cairo Geniza. Vol 1 PP. 177, 185.

(٤) المقريزي: السلوك، ج٢ ق١ ص ٢٥٥.

Paul Balog, the coinage of Mamluk sultans of Egypt and Syria, (ANS) New York, 1964, pp. 210 – 244.

إلى ثلاثة وعشرين درهمًا، أما الدراهم سواء النقرة أو الظاهرية، فكان عيارهما ثلثين فضة وثلث نحاس[١].

وكانت الدولة المملوكية في مصر والشام حين يسود اضطراب تقوم بإصدار دنانير ذهبية وتكون متباينة العيار والوزن مع تحديد سعرها بالدراهم الفضية في العصر الأول، ثم بالفلوس في العصر الثاني [٢]، وبطبيعة الحال كانت العملة المستخدمة تعبر عن قوة الدولة والسلطنة؛ فكلما كانت قيمة العملة مرتفعة كلما كان اقتصاد الدولة قويًا، أو دليلًا على استقرار الأوضاع الداخلية والخارجية[٣]. مع الأخذ في الاعتبار أن الدينار الذهبي خضع لتغيرات متعددة من حيث العيار والحجم والوزن، وكان يتحدد سعره في ضوء العرض والطلب، وحسب رغبة السلطان في الكسب والإثراء عن طريق ضرب النقود الذهبية لحسابه الخاص[٤].

جدير بالذكر أنه وجد بدمشق دار ضرب لسك النقود أسفل القلعة. وكانت عملة الشام مكونة من الدنانير المصرية وزنًا والدنانير الأفرنتية عدًا، والدراهم النقرة وزنًا[٥] إلا أن الصنجة [٦] في أوزان الذهب بالديار المصرية تخالف الصنجة الشامية

---

(١) **الدراهم النقرة:** من ضرب الكامل الأيوبي واستمرت تتداول في أسواق السلطنة المملوكية بمصر والشام جنبًا إلى جنب بجوار الدراهم الظاهرية التي ضربها الظاهر بيبرس وجعل نسبة الفضة ٧٠% والباقي نحاس. انظر: القلقشندي: صبح الأعشى، ج٣ ص٤٤١؛ المقريزي: شذور العقود، ص ٤٠.

(٢) محمد أمين صالح: التنظيمات الحكومية لتجارة مصر في عصر المماليك الجراكسة، رسالة دكتوراه، بآداب عين شمس، ١٩٦٩م، ص١٨٩.

(3) Ashtor: Histoire des prix et des salaries dans l'orient medieval (Paris) 1969. PP. 310-312.

(٤) القلقشندي: صبح الأعشى ج٣ ص٤٤٣، ٤٦٢ .

(٥) إبراهيم طرخان: النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٨م ص ٥٢٤؛ أنستانس ماري الكرملي: النقود العربية وعلم النميات، المطبعة العصرية، القاهرة، ١٩٣٩م، ص١٢٦؛ محمد قنديل البقلي: التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، قصور الثقافة، س الذخائر، القاهرة، ٢٠٠٤م ص١٣٨.

(٦) **الصنجة:** هي العيار وهي أوزان خاصة من الزجاج طبع عليها شكل الدرهم أو الدينار لتعيين أوزان النقود، المقريزي: شذور العقود، ص ١١٣.

الشامية في ذلك؛ فتنقص الصنجة الشامية عن المصرية بمقدار مثقال وربع مثقال في كل مائة مثقال، وتنقص صنجة الدراهم الشامية عن الصنجة المصرية كل مائة درهم واحد. وبالإضافة إلى الدنانير والدراهم فقد راجت في بلاد الشام كذلك الفلوس الصغار، وكان يتعامل بها في الديار المصرية في الزمن الأول (أي قبل عام ٨٠٢هـ/١٣٩٩م كما يذكر القلقشندي)، وكل أربعة وستين منها تعادل درهمًا، ويعبر عن كل أربعة منها بحبة[١]، وينبغي الإقرار بأن الدرهم الفضي كان الوحدة النقدية الأساسية ببلاد الشام غالب عمر الدولة المملوكية [٢].

وتعدد مصادر العصر المملوكي الجركسي أنواع الدراهم المتعامل بها في بلاد الشام في العصر المملوكي[٣]، إذ ترد إشارة عام ٨٨٥هـ/١٤٨٠م إلى أسماء الدراهم

---

(١) **الحبة:** قد يراد بها حبة الشعير، وكثيرا ما يستعمل المتشرعة حبة الشعير في الأوزان والمقادير والمراد بها الوسطى من حب الشعير، وقد يراد بالحبة حبة القمح . المقريزي: شذور العقود، ص١٥٣.

(٢) العمري، شهاب الدين أحمد بن يحيى (ت٧٤٩هـ/١٣٤٨م): مسالك الأبصار في ممالك الأمصار تحقيق: كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م، ج٣ ص٢٧٨؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج٤ ص١٨٧؛ أكرم حسن العلبي: دمشق بين المماليك والعثمانيين، الشركة المتحدة للنشر، دمشق، ١٩٨٢م، ص ٢٤٣.

(٣) ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت٨٧٤هـ/١٤٦٩م): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق فهيم شلتوت وجمال محرز،القاهرة، ١٩٧١م، ج١٤ ص١٨٤–١٨٥؛ حمود النجيدي: النظام النقدي، ص٢٢–٢٥، ص ١٩٢–١٩٦.

السائدة مثل: القيتبانية[١]، والخشقدمية[٢]، والإينالية[٣]، واليلبانية[٤]، والتمربغاوية[٥].

وقد أبطلت تلك الدراهم في شوال عام ٨٨٥هـ/١٤٨٠م، وسكت دراهم جديدة، "ووقع الاتفاق بأن الفضة العتق والجدد وزن كل اثني عشر درهما ونصف درهم بأشرفي ذهب"[٦]. ولا شك أن تلك التغيرات في العملة واختلاف تقديراتها كان يسبب خسائر كبيرة للسكان الشاميين، ويجلب حالة من الركود في الأسواق؛ لذلك وجدنا ابن طولون يعلق على الحادثة السابقة قائلا: "**ومشى الحال على هذا بعد أن كان الخلق في غاية الضيق والحصر، وغلقت الحوانيت بسبب ذلك، وتقطعت الأسباب**"[٧]. وفي شهر جمادي الآخرة عام ٨٨٩هـ/١٤٨٤م، سعرت الدراهم الجديدة الجديدة "الوازنة" بنصف سعر العتيقة "الناقصة"، وأن الأشرفي من الخمسين إلى اثنين وخمسين درهمًا، "وذهب للناس في ذلك أموال كثيرة". ثم في شهر رجب من العام نفسه أعيدت الدراهم الجديدة إلى ما كانت عليه العتيقة[٨]. ونودي على الفلوس الفلوس عام ٨٩٣هـ/١٤٨٧م كل أوقية بدرهم وربع، وكل زنة أربعين بدرهم، "وكانت

---

(١) **القيتبانية:** نسبة إلى السلطان قايتباي الذي أمر بضرب هذه الدراهم. انظر: رأفت النبراوي: السكة الإسلامية في مصر عصر دولة المماليك الجراكسة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٣٤٣.

(٢) **الخشقدمية:** نسبة إلى السلطان الظاهر خشقدم الذي أمر بضرب تلك الدراهم إلى أن جاء السلطان قايتباي وأمر بإبطالها سنة ٨٨٥هـ/١٤٨٠. رأفت النبراوي: النقود الإسلامية، ص٣٤٣.

(٣) **الإينالية:** نسبة إلى السلطان الأشرف أينال الذي أمر بضرب هذه الدراهم سنة ٨٦١هـ/١٤٥٧م. رأفت النبراوي: النقود الإسلامية ص ٣٥٤.

(٤) **اليلبانية:** نسبة إلى السلطان يلباي الذي أمر بضرب هذه الدراهم في فترة حكمه سنة ٨٧٢هـ/١٤٦٧م، رأفت النبراوي: النقود الإسلامية ص٣٤٠.

(٥) **التمربغاوية:** نسبة إلى السلطان الظاهر تمربغا، وقد أمر بضربها في فترة حكمه سنة ٨٧٢هـ/١٤٦٧م، رأفت النبراوي: النقود الإسلامية، ص٣٤٠.

(٦) ابن طولون: مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، ج١ ص ٢٨.

(٧) مفاكهة الخلان، ج١، ص ٢٨.

(٨) ابن طولون: مفاكهة الخلان، ج١، ص ٥٥.

قد كثرت قبل ذلك مع وقوف حال الناس"[١]. وأصبح أغلب النقود المتداولة في أيدي الناس في بلاد الشام عام٨٩٥هـ/١٤٨٩م من الأشرفية والفلوس النحاسية التي تدعى القرابيص[٢]. وشهد عام٩١٠هـ/١٥٠٤م إبطال الدراهم التي تدعى المفارد القرمانية والعثمانية "لكثرتها وقلة الأنصاف"[٣]، علاوة على ذلك أبطلت الفلوس النحاسية التي التي كانت تسمى القرابيص[٤]. كما أنه تم إبطال الفلوس القديمة (العتق) عام ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م، وضربت فلوس جديدة، وجعل الفلس بثمن الدرهم والاثنين بربع الدرهم [٥].

وفي المجمل، فإن الشيء الذي يمكن ملاحظته على النقود المملوكية في بلاد الشام أنه عند سك دراهم جديدة فإن الدراهم العتيقة (القديمة) لا تلغى تمامًا، وإنما يتم التداول بها على أساس الوزن أو العدد مع الدراهم الجديدة. وهنا لا تلبث الدراهم الجديدة أن تتراجع قيمتها الشرائية، لكثرتها، وعدم الإنصاف فيها. ويؤكد الاستبدال المستمر للنقود في عصر المماليك الجراكسة حقيقة مهمة وهي الاضطراب الاقتصادي للدولة المتزامن مع انهيار النظام الإقطاعي/ الحربي، وتراجع الإنتاج الزراعي[٦].

انتشار النقود الأجنبية:

لما كانت بلاد الشام تقع موانيها على ساحل البحر المتوسط، فقد أدى ذلك إلى وجود علاقات تجارية وثيقة بينها وبين مدن الغرب الأوربي التجارية، مثل

---

(١) ابن طولون: مفاكهة الخلان، ج١، ص ٧٥.
(٢) ابن طولون: مفاكهة الخلان، ج١، ص ١٠٨.
(٣) ابن طولون: مفاكهة الخلان، ج١ ص ٢٢٧.
(٤) ابن طولون: مفاكهة الخلان، ج١ ص ٢٣١.
(٥) ابن طولون: مفاكهة الخلان، ج١ ص ٣٦١-٣٦٢.
(6) Shoshan; money, prices and population in mamluk Egypt (1382 – 1517) 1517) Ph. D, Princeton university, June 1978, pp. 174 – 181

البندقية وجنوة وفلورنسا و كتالونيا ومارسيليا وغيرها. ولا شك أن العمليات والصفقات التجارية التي كان يعقدها هؤلاء التجار الغربيون داخل المدن الشامية قد أدى إلى تداول أنواع عديدة من العملات الأجنبية الذهبية والفضية التي أصدرتها تلك الدول ذات العلاقة التجارية مع دولة المماليك. وبطبيعة الحال فإن النقود الأجنبية التي كان يتم التداول بها في المراكز التجارية ببلاد الشام، لم يكن بالضرورة تداولها داخل الدولة، وفي أسواقها المحلية، أو مراكزها التجارية الداخلية، مع وجود تنظيم لعملية دخول العملات إلى الشام [١].

ويتوجب القول إن مسألة تداول تلك العملات الأجنبية على نطاق واسع أو ضيق في البلدان الشامية كان مرهونًا بحجم التبادل التجاري لتلك المدن (مدن الغرب الأوربي) من ناحية، وجودة تلك العملات من حيث السك والوزن والعيار من ناحية أخرى. وهنا لابد من ذكر أمر مهم وهو أن ظاهرة انتشار النقود الأجنبية على نطاق واسع لم تكن موجودة في العصر المملوكي الأول، وإنما يعود هذا الأمر إلى عصر المماليك البرجية. ولا شك أن هذا يعني قوة العملات المملوكية وثبات مركزها، وعدم وجود فرصة لمنافستها خلال عصر المماليك البحرية[٢].

---

(١) صامويل برنارد: النقود العربية، ترجمة: زهير الشايب، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط١٩٧٩م، مج٦ (موسوعة وصف مصر) ص ٦٣.

(٢) إن أبرز أنواع السكة زمن المماليك البحرية التي وصلتنا تعود إلى عهد السلطان الظاهر بيبرس البندقداري؛ وتنقسم سِكته إلى قسمين؛ الأول الدنانير الذهبية؛ والثاني الدراهم الفضية. وفي هذا الصدد ذكر د. حسنين ربيع "أنه بوصول بيبرس للحكم تبدأ مرحلة جديدة في تاريخ العملات والسكة المملوكية"

Rabie, H. M., The Financial System of Egypt (564-741 A.H./1169-1341 A.D.), London, 1968,P.341.

لكن هذا لا ينفي أن التعامل بالنقد الأجنبي في بلاد الشام كان موجودًا في نهاية عصر المماليك البحرية، يؤكد ذلك إحدى وثائق الحرم القدسي[١] والتي تعود إلى عام ٧٧٠هـ/١٣٦٨م، وقد جاء فيها:

«بتاريخ ثاني عشرين المحرم سنه سبعين وسبعمائة ضبطت الحوايج المخلفه عن الحاج محمد بن صالح عرف بابن شامه الحارس بالقدس الشريف وهم قميص قطن ابيض... وفضه عين مبلغ اربعمايه درهم معاملة بندقية ٨ افلوري ٩٢ تحت يد زوجته المذكورة.[٢]".

وفي وثيقة إقرار مؤرخة في ٢٩ رجب سنة٧٨٣هـ/١٣٧٩م، أقر فيها يوسف بن إبراهيم بن الحسن المصري العطار بالقدس الشريف إن له بحانوته ثلاث أفلورية وفضة تقدير مائة درهم، وفلوس تقدير خمسين فلسًا، وذكر أن له في ذمة يوسف النصراني من بيت لحم مبلغ خمسة أفلورية، وفضة خمسة وثلاثون درهمًا [٣].

---

(١) وثائق الحرم القدسي متعلقة بتاريخ القدس وعرفت باسم وثائق الحرم القدسي اكتشفت هذه الوثائق في سنة ١٩٧٤م في إحدى الخزائن المغلقة الموجودة بالمتحف الإسلامي بالقدس ويعود فضل اكتشافها إلى أمل أبو الحاج، حيث اكتشفت مجموعة من الوثائق المملوكية بلغ عددها ٣٥٤ وثيقة، وزاد عدد اكتشاف الوثائق ليصل بعد سنتين ما بين ١٣٠٠ إلى ١٥٠٠وثيقة تقع في ٨٨٣ ورقة وتغطي تلك الوثائق الحقبة من ٦٠٤– ٨٦٦هـ (٢٥٠ سنة) والغالبية منها يرجع إلى السنين العشر الأخيرة من القرن الثامن الهجري، وقد تعاونت أمل أبو الحاج مع لندا نورثرب–باحثة بمعد الدراسات الإسلامية جامعة ماكجل بكندا– في ترتيب الوثائق المذكورة ودراستها، وقد نشرتا دراسة أولية عنها في مجلة Arabica التي تصدر في= =ليدن... والعدد الإجمالي لهذه الوثائق مصور على ميكروفيلم توجد منه نسخة في المتحف الإسلامي في القدس ونسخة أخرى لدى مكتبة الجامعة الأردنية ونسخة ثالثة لدى معهد الدراسات الإسلامية بجامعة ماكجل بكندا، للمزيد انظر: كامل جميل العسيلي: وثائق مقدسية تاريخية، مطبعة التوفيق، عمان، ١٩٨٣م مج١ ص٣٩، ٤٠؛ وانظر أيضًا: علي السيد: وثائق الحرم القدسي الشريف مصدر لدراسة بعض جوانب التاريخ الاجتماعي للقدس في العهدين الأيوبي والمملوكي، مجلة الدرعية، السنة الثانية العددان ٦، ٧ ربيع الآخر، رجب ١٤٢٠هـ/ أغسطس نوفمبر ١٩٩٩م.

(٢) وثيقة ضبط تركة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٢ المحرم سنة٧٧٠هـ سطر٢– ٤.

(٣) وثيقة إقرار رقم ٣٤٤ سطر ١٦–١٧.

هذه الوثائق تدل على رواج النقد الأجنبي بين الناس وأن ذوي اليسار كانوا يتبايعون به في بلاد الشام في عصر المماليك البحرية، فلا شك أنه وجدت نقود أجنبية في بلاد الشام في عصر سلاطين المماليك البحرية. لكن الثابت تاريخيًا أنه حتى نهاية عصر المماليك البحرية، كان النقد الأجنبي موجودا بالفعل **لكن لم تكن هناك نقود أجنبية في بلاد الشام تشكل تهديدًا أو منافسة –مؤثرة– للنقد المملوكي**[١]، ولم يسهم أي نقد أجنبي في إحداث خلل للقيمة النقدية المملوكية آنذاك، ولهذا الرأي عدة دلائل هي :

١- عدم إشارة المصادر التي دونت أحداث عصر المماليك البحرية إلى نقود أجنبية في الشام أو مصر، مما يرجح عدم أهمية النقد الأجنبي، وعدم وجود أي مركز نقدي له آنذاك[٢].

---

(١) يؤيد ذلك أنه كان ببلاد الشام تداول للعملة الذهبية البيزنطية في العقود الأولى لدولة المماليك البحرية، وانتشرت في المراكز التجارية بالساحل الشامي وكانت تحم اسم "هيبروبر" هايد: تاريخ التجارة، ج١ص٢١٥. وقد انتشر التعامل بهذا النقد الأجنبي وفضله كثير من= =المتعاملين نظرًا لوزنه شبه الثابت وحسن عياره، غير أن فساد هذه النقود فيما بعد قد حد من انتشارها، واتاح الفرصة للنقود المملوكية في الانتشار، وأن تحوز على ثقة المتعاملين ورضاهم، خصوصًا بعد أن زاد فساد العملة الذهبية البيزنطية، ونقصت أوزانها بشكل كبير وصلت معه قيمتها النقدية إلى سدس ما كانت عليه قبل ذلك، ومع توالي فسادها وهبوط مركزها لم يعد يمكن الاعتماد عليها، فحلت محلها العملات الذهبية المملوكية، وذلك أواخر القرن السابع الهجري، ١٣م. ستيفن رنسيمان: الحضارة البيزنطية، ترجمة السيد الباز العريني، هيئة الكتاب، سلسلة الألف كتاب الثاني، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٢١٠-٢١١؛ عزيز سوريال عطية: العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، مؤسسة الانتشار، بيروت، ٢٠٠٨م، ص١٧٥؛ النجيدي: النظام النقدي، ص٤٨٢.

(٢) النجيدي: النظام النقدي المملوكي، ص ٤٨١. وقد ذكر النجيدي في كتابه السابق، ص ٤٨٤-٤٨٥": أن هناك عددا من الباحثين مثل عفاف صبرة "العلاقات بين الشرق والغرب، ص ١٤٩" وعادل زيتون "العلاقات الاقتصادية، ص ٥٢" أكدوا على وجود العملات الإيطالية في أراضي السلطنة منذ بداية القرن ٨هـ/١٤م، وذلك اعتمادا على ما ورد في المصادر الغربية.

٢- أن المدن الإيطالية التي تصدرت التجارة مع الشرق الإسلامي لم تعمل على سك عملة ذهبية ونقدًا ذا قيمة عالية، وقاعدة نقدية ذهبية لتمويل مشاريعها التجارية إلا في النصف الثاني من القرن ٧هـ /١٣م[١] .

٣- أن السلطات المملوكية في مصر والشام لم تقبل دفع الضرائب بعملات المدن الإيطالية إلا في سنة٧٠٢هـ/١٣٠٢م ولم تكن ذات تأثير على العملة المملوكية [٢].

ولعل السؤال هنا هو، إذا كانت هناك نقود أجنبية دخلت بلاد الشام فمتى انتشرت وتوسعت في النظام المالي ببلاد الشام، وما هي أسباب انتشار تلك النقود الأجنبية ومظاهرها؟

في حقيقة الأمر، كان اختفاء الدينار الإسلامي، واعتماد الفضة كقاعدة جديدة للنقد بدلًا من الذهب في مصر والشام بسبب الصعوبات العديدة التي واجهها صلاح الدين[٣] في العصر الأيوبي[١] وحتى أواخر القرن ٧هـ/١٣م، وتحول الذهب إلى

([١]) فمدينة جنوة التي اعتادت والدينار الإسلامي في تجارتها في عالم البحر المتوسط، كانت أول مدينة إيطالية سكت نقدًا ذهبيًا مستقلًا، وذلك في عام ١٢٥٢م، وكان وزنها ٣,٥ جرامًا من الذهب الخالص تقريبًا :

Cipolla, ,C, Money , prices and civilization in the Mediterranean world, London, 1979, pp.20-21.

ثم أصدرت فلورنسا عملتها التي عرفت بالفلورين وذلك في عام ١٢٥٣م. أما البندقية فقد ضربت عملتها الذهبية الدوكات عام ١٢٨٤م، ووزنها ٣,٥٥ جرامًا و٣,٥٦ جرامًا ونسبة الذهب فيه ٩٩,٧%

Rabie, The Financial System, p.191.

([٢]) القلقشندي: صبح الأعشى ج٣ ص ٤٣٧؛

Rabie, The Financial System, p.194.

([٣]) لعل من الصعوبات التي واجهها صلاح الدين في سك الدنانير الذهبية هو أن وادي العلاقي في بلاد النوبة بجنوب مصر كان يمثل المصدر الأساسي الذي كان يتحصل منه حكام مصر على كميات كبيرة من الذهب، خاصة خلال القرنين التاسع والعاشر الميلاديين، وكان يستخدم جزء من هذا المعدن في سك العملات الذهبية. بيد أنه مع وصول صلاح الدين الأيوبي للحكم في مصر عانت تلك المناجم من انخفاض حاد في انتاجها، بحيث إن صلاح الدين وجد

سلعة من السلع، عاملًا رئيسًا في انتصار العملات الذهبية لاسيما الفلورين والدوكات في تجارة البحر المتوسط حين انتشر الضعف في نواحي الدولة الاقتصادية والسياسية في العقود الأخيرة من عصر المماليك الجراكسة[٢].

بعدما شهدت حقبة المماليك البحرية ثباتا وقوة في العملة ، وفي هذا الصدد ذكر د. حسنين ربيع أن المصادر تؤكد على وصول كميات ليس بالقليلة من الدنانير الذهبية المملوكية على عهد الظاهر بيبرس إلى الأسواق الأوربية نفسها[٣]. أما في عهد الناصر محمد بن قلاوون فقد نجحت السلطنة– من خلال علاقاتها الدبلوماسية المتميزة– في الحصول على كمية كبيرة من الذهب القادم من مملكة مالي

صعوبات كبيرة في الحصول على كميات من الذهب تسمح له بسك الدنانير الذهبية. من ناحية أخرى تعرضت مصر– مع نهاية الحقبة الفاطمية– لأزمة كبيرة في صناعة المنسوجات التي كانت في السابق تجلب مبيعاتها للخارج كميات كبيرة من العملات الذهبية، وذلك بفضل جودتها وشهرتها. بل إن الدولة آنذاك أصبحت مضطرة لدفع كميات من العملات الذهبية للقيام باستيرادها. هذا فضلا عن الكمية الكبيرة من الدنانير الذهبية التي تم اهدارها ومنحها للصليبيين أثناء الصراع الذي دار حول منصب الوزارة ما بين شاور وضرغام طلبا لمساعدتهم، وهو الأمر الذي جعل خزينة الدولة شبه خاوية عند استحواذ صلاح الدين على الوزارة ثم على كرسي الحكم.

Rabie, The Financial System, pp.313-315.

(١) لكن ينبغي الإقرار بأن أزمة نقدية كبيرة قد واجهت صلاح الدين في بداية حكمه، وأن الدينار الذي قام بسكه كان منخفض العيار، وأنه اضطر إلى استخدام الدراهم الفضية بديلة عن الدنانير الذهبية، إلا أن السياسة النقدية الأيوبية استعادت كثيرا من قوتها على عهد العزيز عثمان ثم على عهد الكامل محمد، الذي قام بسك دينار ذهبي مميز، وصف بأنه "ليس في شرق الأرض ولا مغربها دينارا أعلى من عيار الكاملي"، كما أنه لاقى انتشارا في البلدان= =الخارجية. ولعل السبب في هذا الرواج على عهد الكامل يعود إلى توافر معدن الذهب الذي كان يجلبه التجار الأوربيون القادمون للمتاجرة في مصر والشام، نظير ما كانوا يتحصلون عليه من مميزات تجارية.

Rabie, The Financial System, pp.320-328.

(2) Rabie, The Financial System, pp.162-163.

(3) Rabie, The Financial System, p.342.

الإسلامية[١] وهو الأمر الذي– بلا شك– أوقف نجاحات الدوكات البندقية لسنوات عديدة"[٢].

وكانت كارثة انتشار النقد الأجنبي ببلاد الشام بدايتها مع نهاية عصر برقوق وبدء عهد ابنه الناصر فرج (٨٠١–٨١٥هـ/١٣٩٩–١٤١٢م)، حيث قام أمراء دولته ومديروها بإفساد النقود وإبطال السكة الإسلامية من الذهب والمعاملة بالدنانير الشخصية التي هي من ضرب النصارى[٣]، ومن حينذاك راج تداول النقود الأجنبية في بلاد الشام ومعظم ديار السلطنة المملوكية، حتى إن المؤرخ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ/١٤٤٨م) يقول إنه "في مدة المؤيد (شيخ المحمودي) ما كانت المعاملة إلا بالأفلورية، وأما الهرجة فقليل جدا" [٤]. وتواترت الأخبار عن شيوع النقد الأجنبي ببلاد الشام منذ النصف الأول من القرن ٩هـ/١٥م على الأقل، حتى على جانب اقتصاد الأهالي وحركة بيع العقارات بين الأهالي وبعضهم البعض[٥]. مما يوحي

---

(١) مالي الإسلامية: تقع بين بلاد البرنو شرقًا والمحيط الأطلسي غربًا وجبال البربر شمالًا وتقع حاليًا غربي قارة أفريقيا، وهي مملكة عظيمة كونها شعب الماندنجو وبلغت أوج ازدهارها في القرن التاسع الهجري / الرابع عشر الميلادي ليون الافريقي، الحسن بن محمد الوزان الفاسي: وصف أفريقيا، ترجمة محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، الرباط، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م، ج٢ ص١٦٤؛ حسن إبراهيم حسن: انتشار الإسلام في أفريقيا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٠٢.

(2) Rabie, The Financial System, pp.342,351.

(٣) المقريزي: السلوك، ج٤ ص ٢٢٥ – ٢٢٦.

(٤) إنباء الغمر بأبناء العمر، (تحقيق) حسن حبشي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٧٢م، ج ٣ ص٢٢٥.

(٥) وثيقة وديعة رقم ٤٨٧ بتاريخ ٩ من شهر رمضان ٧٩٣هـ سطر ٥، ٦، نشر:عمر جمال: إجراءات جرد المواريث الحشرية وبيعها في القدس عصر سلاطين المماليك، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية المصرية، كلية الآداب جامعة بني سويف، العدد ١١، أكتوبر ٢٠٢١م، ص٨١؛ وثيقة سؤال رقم ٧١٩ بتاريخ العشر الأوسط من ذي القعدة ٧٩٣هـ، سطر ٣، نشر عمر

بأن النقد الأجنبي كان سائدًا بشكل فعلي ببلاد الشام، وذلك بسبب تحول العلاقة النقدية في عصر الجراكسة لصالح النقود الأجنبية المنافسة للعملات المملوكية التي لم تستطع المحافظة على مركزها وقيمتها وقوتها في ظل التدهور المستمر في أوزانها وعيارها، والفساد الدائم الذي أصابها [١].

وقد وردت كثير من قوائم الأسعار لعملات مختلفة ببلاد الشام في أوقات متغيرة في مصادر عصر سلاطين المماليك، منها ما كان في أثناء الأزمات ونقص عنصر الذهب والفضة تعبيرًا عن الغلاء وارتفاع الأسعار، ومنها ما كان في أوقات الهدوء والرخاء إشارة إلى استقرار الأسواق ورخص الأسعار[٢].

وغالبًا إن ذكر تلك القوائم التي وردت بالمصادر المملوكية سواء في الأزمات أو الرخاء لا قيمة لها عمليًّا بل تصبح مجرد قوائم لا تدل على شيء، إذ يفترض لفهمها وتحليلها أن نعرف القيمة الشرائية للعملة المتداولة في أوقات مختلفة وأن نكون على دراية بالسعر الأساس للسلع في الأوقات العادية أي ليس في أوقات الرخاء والغلاء[٣] وأن ندرس كل سلعة بمفردها مع متابعة تطور أسعارها، ولا شك أن تلك أمور من الصعب الحصول عليها في مصادر ذلك العصر ووثائقه، فالأسعار كانت تختلف من وقت لآخر ومن مكان إلى مكان حتى في الأوقات العادية لأسباب اقتصادية معروفة منها طبيعة العلاقة التجارية مع الجمهوريات

جمال: إجراءات جرد، ص٨٨؛ وثيقة مخزومة رقم ٧٦٨ بتاريخ ٢٢ من ذي القعدة سنة ٧٩٣هـ، النصف الأيسر من وجه الورقة الأولى سطر٧، نشر عمر جمال: إجراءات جرد، ص٩٤.

(1) Darrag, Ahmad, L' Egypte sous le regne de Barsbay (Damas) 1961, P. 93., Rabie, The Financial System, pp.109,191.

(2) Poliak, A. N; les Revoltes; Populaires en egypte à l' Epoques des mamlukes et leur causes Economiques (Extrauit de la Reuve des Etudes islamiques, 1934, P. 267

(3) Shoshan, op.cit, P. 175-218.

الإيطالية أو جلب كميات من الذهب والفضة للأسواق المملوكية بمصر وبلاد الشام [١].

ولعل من الأسباب المهمة لانتشار النقود الأجنبية ببلاد الشام هو مسألة الإكثار من ضرب الفلوس مما أدى إلى رخص قيمتها وانخفاض قوتها الشرائية من المون أمام غيرها من العملات الأجنبية الأخرى ،لذلك كثيرًا ما يذكر المؤرخون عبارة "**توقف الأحوال بسبب الفلوس وغلقت الكثير من الحوانيت**"[٢] ويشير المقريزي إلى أن الفلوس كثرت منذ أواخر القرن ١٤م(ق٨هـ) بسبب إكثار الظاهر برقوق من سكها وضمن دار الضرب في القاهرة وأنشأ دار ضرب للفلوس بالإسكندرية وبعث إلى بلاد الفرنجة لجلب النحاس الأحمر لضربها ،فكثرت الفلوس بأيدي الناس كثرة بالغة وراجت رواجا[٣]؛ ولأن الرديء يطرد الجيد فقد أصبحت الفلوس أساس "**المبيعات كلها من أصناف المأكولات وأنواع المشروبات وسائر**

---

(1) Shoshan,op.cit, P. 218 ; Ashtor, Histoire des prix et des salaires dans 1, orient medieval (Paris) 1969., P. 455

(٢) ابن خليل، عبدالباسط بن خليل بن شاهين الظاهري (ت٩٢٠هـ/١٥٢٣م): نيل الأمل في ذيل الدول، تحقيق عمر عبداالسلام تدمري، ط١، المكتبة العصرية (بيروت)٢٠٠٢م، ج٢ ق٨ ص٦٥-٧٥؛ وانظر أيضًا المقريزي: إغاثة، ص٤١-٩٦؛ النقود القديمة الاسلامية، ص١٨٠.

(٣) درر العقود، ق١ ص١٠١-١١٢؛ السلوك، ج٤ ص٩٤١-٩٤٤؛ وقال في شذور العقود عن برقوق: "... وأكثر من ضرب الفلوس وأبطل ضرب الدراهم فتناقصت حتى صارت عرضا ينادي عليه في الأسواق بحراج حراج ..." النقود القديمة الاسلامية، ص ١٧١؛ ويقول القلقشندي:"...وحمل التجار الفلوس المضروبة من الديار المصرية الى الحجاز واليمن، وغيرها من الاقاليم متجرا، ويوشك ان دام هذا ان تنفذ الفلوس من الديار المصرية، ولا يوجد ما يتعامل به الناس ..."صبح الاعشى ج٣ص٤٤٠-٤٤١؛ انستانس الكرملي: النقود، ص١١٤. ويقول المقريزي في موضع آخر"...فلما كانت ايام محمود بن علي استادار برقوق استكثر من الفلوس وصارت الفرنج تحمل النحاس الاحمر رغبة في فائدته واشتهر الضرب في الفلوس عدة اعوام والفرنج تأخذ ما بمصر من الدراهم الفضية الى بلادهم واهل البلد تسبكها طلبا للفائدة حتى عزت وكادت تفقد وراجت الفلوس رواجا عظيما ..." شذور العقود، ص ١٧٤.

المبيعات"[١] وترتب على ذلك الزج للفلوس ارتفاع المستوى العام للأسعار والذي أدى إلى اقتصار الشراء من الأسواق على الضروريات فكسدت السلع من غلاء سعرها ؛لأن السعر محكوم بعوامل هي كمية النقود، وسرعة تداول النقود، وكمية السلع والخدمات المعروضة بالأسواق من ناحية؛ ومن ناحية ثانية فإن الارتفاع في المستوى العام للأسعار من شأنه أن يؤدي إلى تداول النقود وهو رد فعل طبيعي باستبدال نقود تنخفض قيمتها بسرعة بسلع وبضائع، وهذا يستدعي من جانب الدولة زيادة كمية النقود من ناحية ثالثة.

وكانت الطامة العظمى هي محاولات تزييف النقود الأجنبية إما بإنقاص وزنها أو خلطها بمعادن أخرى أقل قيمة، خاصة حين أصبح التعامل بالفلوس على أساس الوزن وليس العدد وكان لعمليات التزييف هذه أسوأ الأثر على حركة الأسواق، إذ كان الناس يمتنعون عن التعامل بها ومن ثم يحدث كساد لحركة التجارة الداخلية علاوة على ارتفاع الأسعار في موجة تضخم جنونية تصل إلى حد إغلاق الحوانيت وتعطيل الأسواق[٢] مثلما حدث سنة ٧٤٩هـ/١٣٤٨م التي توقفت فيها المبيعات وأغلق أصحاب المعايش حوانيتهم بسبب كثرة الزغل في الفلوس "حتى نودي أن يؤخذ منها إلا ما عليه صكة السلطان" [٣].

وفي عصر الجراكسة كثرت محاولات السلاطين أنفسهم للتلاعب بالعملة بتخفيضاتهم المستمرة لقيمة العملة المتداولة في الأسواق رغبة في تحقيق المكاسب

---

(١) المقريزي: شذور العقود، ص ١٧٤ ويعلق المقريزي على تلك الحالة قائلا: "... وصار يقال كل دينار بكذا من الفلوس ...".

(٢) المقريزي: شذور العقود ،ص١٤٧؛ عثمان محمد عطا: مجالس الشورى واثرها في سياسة الدولة والمجتمع المصري زمن سلاطين المماليك، دكتوراه بدار علوم القاهرة، ٢٠٠٦م، ص١٨٠؛ قاسم: دراسات، ص٨١، Shoshan, P.P. ٢٢١-٢٢٧.

(٣) عبدالباسط بن خليل: نيل الأمل، ج١ ق١ ص١٨١؛انظر أيضا: المقريزي: السلوك، ج٢ ص٧٧١.

بالاستفادة من فروق السعر بين العملات القديمة والعملات الجديدة التي يصدرونها بسعر أعلى، مثلما فعل الناصر فرج سنة ٨١٤هـ/١٤١١م "...فماج الناس وأغلقت حوانيت القاهرة وعُدم المأكول بالأسواق..."[١] وبمجرد أن أشيع سنة ٨٦١هـ/١٤٥٧م أن السلطان سيظهر دراهم جددًا أغلقت الأسواق وانعدمت المعايش وبات كثير من الناس أياماً بلا عشاء لعدم وجدان ما يشترونه بعد غلق الحوانيت[٢] وهو الأمر الذي تكرر كثيرًا في عصر الجراكسة[٣].

ويذكر البقاعي أن أسباب ارتفاع الأسعار وحدوث كوارث اقتصادية سنة ٨٥٥هـ/١٤٥١م هو غلق الطحانين والخبازين حوانيتهم ،لأن تجار القمح لا يأخذون إلا ذهبا والناس لا تعطي الخبازين والطحانين إلا فلوسًا، والفلوس كل يوم أمرها في شأن[٤].

ويعبر السخاوي (ت ٩٠٢هـ/١٤٩٦م) عن تلك الحالة في عصر الجراكسة بقوله:"... **انتدب من شاء الله من المفسدين لإفساد الفلوس المتعامل بها عدا فكانوا يشترون النحاس المكسر كل رطل بدرهمين ويقصونه فلوسا خفيفة بل ويقطعوا الرصاص كذلك ففحش الأمر وفسدت المعاملة وارتفعت الأسعار في أكثر**

---

(١) عبدالباسط بن خليل: نيل الأمل، ج١ ق٣ ص٢٢٤؛انظر أيضا: المقريزي: السلوك، ج٤ ص١٩٥؛ ابن حجر :إنباء، ج٢ ص٤٨٧؛ عثمان عطا: مجالس الشورى، ص ١٧٩.

(٢) البقاعي، إبراهيم بن عمر البقاعي (ت٨٨٥هـ/١٤٨٠م): إظهار العصر لأسرار أهل العصر؛ تحقيق محمد سالم بن شديد العوفي ،ط١(الرياض)١٩٩٢م، ق٢ ص٢٥٢.

(٣) للمزيد عن ذلك انظر: المقريزي: درر العقود، ق١ ص١٠١-١١٢؛ عبدالباسط ابن خليل: نيل الأمل، ج٢ ق٧ ص١٦٤ البقاعي: إظهار العصر ق٢ ص٢٥١-٤٤٣-٤٤٤؛ بدائع، ج٣ ص١٢١.

(٤) إظهار العصر، ق١ ص١٢٠.

المبيعات..."[١] وهو ما أدى بالسلطان لإغلاق دار الضرب سنة ٨٩٢هـ/١٤٨٧م "...بعد انتشار البلاء بارتفاع الأسعار في كل شيء..."[٢] وكان لابد أن يترتب على ذلك مأساة حقيقية والتي وضحت في تناقص المحصلة الشرائية للدخول والثروات وارتفعت الأسعار والتي أدت إلى حدوث أزمات شديدة ومستمرة دون انقطاع وخاصة خلال العقود الأخيرة التي صاحبها كساد لبعض الأسواق وإغلاق لبعضها وانكماش العدد الباقي إلى عدد هزيل من الحوانيت.

ويتوجب القول هنا بأن العملات المملوكية نافست النقود الأجنبية ببلاد الشام، غير أنه قد تباينت درجة التنافس بين النقد المملوكي والنقد الأجنبي، فقد كان هناك نقود أجنبية ببلاد الشام ليس لها أي تأثير على النقد المملوكي، في حين كانت هناك نقود أجنبية أخرى أثرت بشكل كبير على العملة المملوكية وهذا النوع بطبيعة الحال كان هو نقود الجمهوريات التجارية الإيطالية.[٣].

ولعل من المفيد أن نعطي أمثلة لكل نوع من النقود الأجنبية ببلاد الشام في العصر المملوكي سواء التي لم تؤثر على النقود المملوكية أو الأخرى التي كانت منافسًا عنيدًا للعملة المملوكية.

أما عن الصنف الأول فهو الدراهم الفضية المعروفة بـ "الدراهم القرمانية" [٤]، وقد بدأت في التواجد بأسواق بلاد الشام بحكم الجوار والتبادل التجاري الذي نشط

---

(١) وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام، تحقيق بشار عواد معروف وآخرون،ط١،مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٥م، ج١ ص٨، ج٣ ص٩٩٢.

(٢) السخاوي: وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام، ج٣ ص٩٩٩.

(3) Dols, Michael W., The black death in the middle east (Princeton), N G, 1977, P. 261

(٤) الدراهم القرمانية: تنسب إلى إمارات أبناء قرمان الذين كونوا عدة إمارات على حدود دولة المماليك وأبرز هذه الإمارات هي إمارة أبناء جاندار وقد حكمت في مدينة قسطموني. وإمارة أبناء صاروخان وكانوا في المناطق الغربية من الأناضول بمحاذاة الحدود البيزنطية، إمارة أبناء

في عصر الجراكسة، وكان وجودها مرتبطًا عادةً بنقص الدراهم الفضية المملوكية في أسواق الشام، مثلما كان الحال في شوال سنة ٨٣١هـ أغسطس ١٤٢٨م، حيث جرت المناداة بالحذر من استخدام النقد الأجنبي القرماني [١]. ولعل هذه النقود الفضية الأجنبية "القرمانية" كانت تستخدم في بلاد الشام بشكل كبير يرجح ذلك محاولات الدولة منع استخدام هذه النقود وجمعها من أيدي الباعة وسكها دراهم مملوكية بفضتها، ثم القبض على الصيارفة الذين يعملون فيها، وكان آخر خبر عنها في شعبان سنة ٨٣٧هـ/١٤٣٤م [٢].

ومن ضمن النقود الأجنبية التي ظهرت ببلاد الشام خلال العصر المملوكي الدراهم الفضية اللنكية؛ وهي دراهم مغولية وجدت داخل الأسواق الشامية [٣] بشكل

كرمان وقامت في غربي الأناضول ما بين اسكي شهر شمالا، وقرة حصار جنوبًا، وعاصمتها كوتاهية. وإمارة أبناء منتشا جاورت الحدود البيزنطية. إمارة بني رمضان حكمت أدنه وسيس واياس، وإمارة أبناء حميد في جنوب غرب آسيا الصغرى غرب إمارة قرمان وشرق منتشا وشمال إمارة تكة، محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية، ص١٣٣. وإمارة أبناء تكة وسيطرت على أنطاليا وتوابعها، وإمارة أبناء قراسي في غرب الأناضول وتطل على سواحل بحر مرمرة من جهة الشمال، وإمارة أبناء أشرف وتقع شمال بلاد الروم إلى الغرب من إمارة جاندار وإمارة أبناء آيدن بجوار الحدود البيزنطية المحاذية لبحر إيجة.. زامباور، معجم الأنساب ولأسرات= =الحاكمة في التاريخ الإسلامي، ترجمة زكي حسن وغيره، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٠م، ص٢٣٠ .

(١) ابن حجر: إنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٩م، ج٣ ص ٤٠٦.

(٢) المقريزي، السلوك، ج٤، صـ٩١٢؛ ابن الصيرفي، علي بن داود الجوهري (ت. ٩٠٠هـ/١٤٩٤م): نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، تحقيق حسن حبشي، ط٢، دار الكتب والوثائق، ٢٠١٠م، ج٣ ص٢٨٣؛ مجهول، حوليات دمشقية، ص٩٨.

(٣) المقريزي: السلوك، ج٤ ص ٨٥١؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ج٣ ص٤٠٦.

ملفت إبان مراحل غزو المغول للشام بقيادة تيمور لنك عام ٨٠٣هـ/١٤٠١م [١]. وقد انتشرت ببلاد الشام بالموازاة مع وجود أزمة في معدن الفضة؛ لذلك تم العمل بها داخل بلاد الشام، حتى نافست العملة المملوكية، وهو الأمر الذي جعل السلطنة المملوكية تأمر بين وقت وآخر"... بمنع الناس من المعاملة بالدراهم اللنكية..." [٢]، ولعل آخر خبر عن وجودها بأسواق الشام يعود إلى شهر ربيع الآخر ٨٣٥هـ/١٤٣١م؛ إذ لم تخرج مناداة بمنعها بعد ذلك، مما يدل على تراجع وجودها[٣].

كانت مكانة الشام التجارية زمن المماليك مؤهلة لوجود نقد أجنبي متعدد بأسواقها على الأقل عند الصيارفة وممن يعملون بمجال تغيير العملات، ولم تكن الدراهم الأجنبية "اللنكية والقرمانية" أو غيرهما من الدراهم الفضية الأجنبية الأخرى لها تأثير كبير على العملات المملوكية، لسبب بسيط وهي أنها "فضية وليست ذهبية" وتركزت منافستها النقدية بشكل وقتي أو سببي؛ مثل ظروف نقص الدراهم المملوكية في أسواق الدولة وعدم وجود كميات كافية منها، فاضطر المتعاملون إلى استخدام هذه الدراهم الأجنبية تعويضًا عن ذلك النقص، وكانت النتيجة النهائية للعلاقة النقدية بين النقد الفضي الأجنبي وبين الدراهم المملوكية انحسار التعامل بالنقد الأجنبي الفضي داخل بلاد الشام، وتوقف منافسته بشكل عام [٤].

أما عن النقود الأجنبية التي أثرت على النقد المملوكي ببلاد الشام فهي نقود المدن التجارية الإيطالية التي عرفت بالدنانير المشخصة، أو الدنانير الأفرنتية

---

(١) رأفت النبراوي: مسكوكات المماليك الجراكسة وقيمتها النقدية، رسالة دكتوراة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، رقم ٣٥٧٤، ص ٣٠٣.

(٢) المقريزي: السلوك، ج٤ ص٧٩٣؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ج٣ ص٤٠٦.

(٣) المقريزي، السلوك، ج٤ ص ٨٣٢، ٨٥١، ٨٥٣.

(٤) رأفت النبراوي: مسكوكات الجراكسة، ص٣٠٣؛ النجيدي: النقود، ص٤٨٦.

ومفردها أفرنتي، وكذلك الأفلورية ومفردها أفلوري. وسبب قوة هذه العملات يعود إلى أنها عبارة عن نقد ذهبي، وليس فضيًا، كما أنها تميزت بثبات وزنها وجودتها؛ لذلك فقد راج هذا النقد الأجنبي في كثير من الأقطار ومنها بلاد الشام، ومصر وباقي بلاد دولة المماليك. وكان أشهر أنواع النقد الأجنبي هي عملة "الدوكات Ducat" العملة الذهبية لمدينة البندقية[١]، وكذلك الفلورين وهو العملة الذهبية لمدينة فلورنسا، حيث كان الفلورين من العملات الأجنبية التي انتشرت ببلاد الشام زمن المماليك الجراكسة. والواقع إن الإفرنتي (المقصود به العملتان البندقية والفلورنسية) قد شهد رواجًا وانتشارًا في معظم بلدان ومدن الشرق حتى صار النقد الرابح؛ لذلك يقول عنه المقريزي– أثناء حديثه عن أقسام الذهب في زمانه–: "وهو كثير جدًا قد طبق الأرض، وكثر بعامة بلاد الله"[٢] . كما يؤيد ذلك قول أبي المحاسن **(ت٨٧٤هـ/١٤٦٩م)** "ثم في يوم الأربعاء نصف صفر (٨٢٩هـ/١٤٥٢م) جمع السلطان الأمراء والقضاة وكثيرا من أكابر التجار وقد تحدث معهم في إبطال المعاملة بالذهب المشخص الذي يقال له الأفرنتي، وهو من ضرب الفرنج... وهذا الأفرنتي المذكور قد كثرت المعاملة به في زماننا من حدود سنة ثمانمائة في أكثر

---

(١) عمدت البندقية في سنة ١٤٠٧م إلى ضرب نقود فضية خفيفة صنعت خصيصًا للتجارة الشرقية وكانت هذه النقود تسمى مارسيلmarcelles وموسنيجيmocenighi وكانت تحمل إلى الموانى والثغور الشامية خاصة وتباع هناك ويحقق التجار البنادقة من جراء ذلك أرباحا= =كثيرة، غير أن السلطات المحلية والتجار في دمشق رفضوا قبول هذه النقود وأصروا على التعامل بالذهب . فاضطرت البندقية تحت تأثير هذه الظروف إلى جمع هذه النقود الفضية وسحبها من الأسواق الشامية.

Depping G. B., Histoire du commerce entre le levant et l' Europe depuis les croisades jusqua la fondation des colonies d' Amerique (vol. 1, 2) Paris, 1830., t 2, pp. 291-292

(٢) السلوك، ج٤ص ٧٠٩، ١١٩٢.

مدائن الدنيا مثل: القاهرة ومصر والبلاد الشامية وأكثر بلاد الروم، وبلاد الشرق، والحجاز واليمن، حتى صار هو النقد الرائج والمطلوب في المعاملات...."[١].

وتشير الوثائق إلى وجود النقود الأجنبية واستعمالها بين سكان مدينة القدس على نحو ما ورد في وثيقة حصل الوقوف بتاريخ ٢٤ ربيع الأول سنة ٧٩٤هـ/٢٦ فبراير ١٣٩٢م على تركة امرأة مريضة بالقدس تسمى ست الناس بنت محمود الغزاوية، ووجد لها «**شخصين ذهب أفلوري وفضة معاملة عشرون درهمًا وبندقية أربعون درهما**»[٢].

وزيادة على تلك الشواهد كان النقد الأجنبي ممثلا في الدينار الأفرنتي/البندقي يدخل ضمن الهدايا والتقدمات التي يؤديها بعض الأمراء المماليك ذوي الشأن للسلطان، مثلما كان الحال في المحرم من سنة ٨٣٠هـ/١٤٢٦م قدم الأمير سودون بن عبدالرحمن نائب الشام إلى مصر فخلع عليه، وقدم للسلطان مبلغ خمسة عشر ألف دينار أفرنتية فضلًا عن هدايا أخرى[٣] .

وقد أشار المقريزي إلى انتشار النقد الأجنبي وسيادته على باقي النقد قائلًا: "... **والذهب صار ثلاثة أصناف وهي: الذهب الهرجة[٤]...والصنف الثاني: ذهب يقال له الأفرنتي والأفلوري والبندقي، والدوكات، وهو يجلب من بلاد الفرنج... ولم يكن يعرف هذا الصنف قديمًا مما يتعامل به الناس ، وإنما حدث من حدود سنة**

---

(١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة،. ج١٤، تحقيق فهيم شلتوت وجمال محرز (القاهرة)، ١٩٧١م، ج١٤ص ٢٨٣.

(٢) وثيقة حصل الوقوف رقم ٥٢٤ سطر ٨-٩.

(٣) المقريزي : السلوك، ج٤ ص٧٣٦.

(٤) الذهب الهرجة: هذا الصنف هو الذهب الإسلامي الخالص من الغش، وهو مستدير الشكل على أحد وجهيه شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمد رسول الله، وعلى الوجه الآخر اسم السلطان وتاريخ ضربه، واسم المدينة التي ضرب بها، وهي إما القاهرة أو دمشق أو الإسكندرية، وكل سبعة مثاقيل زنتها عشرة دراهم. المقريزي: السلوك، ج٤ ص ٣٠٤.

تسعين وسبعمائة، وكثر حتى صار نقدًا رائجًا ، وبلغ إلى مائتي درهم وثلاثين درهمًا من الفلوس، كل دينار منه . ووزن كل مائة دينار من هذا الذهب أحد وثمانون مثقالًا وربع مثقال..."[١]. كان طبيعيًا أن يوجد النقد الأجنبي ببلاد الشام التي كانت من أفضل مراكز التجارة العالمية الواردة من الصين والهند واليمن وأوروبا، عن طريق البحرين الأحمر والمتوسط والتي تصل الشام عبر الحجاز والقاهرة للقاهرة ومن الشام لكل بلاد العالم الغربي وآسيا[٢]. وبالتالي كان بديهيًا أن تتراكم نقود أجنبية بهذا البلد التجاري المهم. ونجح تجار بلاد الشام في السيطرة على جزء كبير من تجارة التوابل والفلفل والبهار والبخور والعاج بل واحتكارها في بعض الأحيان وهي سلع ضرورية للغرب الأوربي والجمهوريات الإيطالية التي يتدفق النقد الذهبي الخاص بها بموانى الشام ومصر [٣]. وكانت هذه السلع من أساسيات وجود النقد الأجنبي. نظراً لتكتل المتاجر وعقد التجار الصفقات التجارية الكبيرة[٤]. التي هي أهم مراكزهم لتشغيل أموالهم ، فقد كان تجار الشام يتعاملون مع التاجر الكارمي أكبر موزع لتجارة الشرق في أسواق البحر الأحمر وبخاصة أسواق الحجاز، وعن طريق ذلك يتم نقل متاجر الشرق إلى بلاد الشام وأسواقها، أي يقوم تجار الشام بشراء التوابل من تجار الكارمية في مكة أثناء موسم الحج ويسيرون بها لبلادهم ومنها تأخذ طريقها للغرب الأوربي عبر النقد الأجنبي الإيطالي بالذات[٥].

---

(١) السلوك، ج٤ص ٣٠٥.

(2) Piloti, L'Egypte au commencement du qunzieme siècle d'apres le trait d'Emmenuel Piloti de crete incipt 1420, (ed.) Dopp., (Le Caire), 1950, P. 46.

(٣) المقريزي: السلوك، ج٢ ص ٧٢٥.

(4) van Berchem, Op. Cit, P. 156;

صبحي لبيب: تجارة الكارمية، ص ١٩.

(٥) المقريزي: السلوك، ج٤ ص ٧٠٧؛ محمد عبد الغني الأشقر: تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ١٩٤؛

Darrag, Op. Cit, PP. 205 , 206.

المنافسة بين النقود الأجنبية ببلاد الشام:

سمح المماليك للتجار الإيطاليين، وغيرهم من تجار الأقطار الأوربية مثل الكتلان والبروفانساليين، بتأسيس قنصليات لهم في مدن السلطنة المهمة لترعى مصالحهم التجارية. ولأن مصالح البنادقة التجارية حتمت عليهم الحفاظ على علاقات ودية مع السلطنة المملوكية، فقد فازوا بنصيب الأسد في الاتجار مع السلطنة، فأصبح لكلا الطرفين– المماليك والبنادقة– مصالح مشتركة حرصا على مراعاتها والحفاظ عليها. وبفضل تلك العلاقات التجارية الوثيقة أصبحت الدوكات البندقية هي الأكثر انتشارا وتواجدا في مصر وبلاد الشام، ولم يستطع الفلورين الفلورنسي أن ينافسها في هذا الجانب، ولعل سبب ذلك يعود إلى أن فلورنسا لم يكن لها علاقات تجارية منتظمة مع السلطنة المملوكية، وإنما تأرجحت تلك العلاقات بين القوة والضعف بحسب الظروف التي كانت تمر بها تلك المدينة الإيطالية. ولعل النجاح الأكبر لهذه المدينة تمثل في الاتفاقية التجارية التي وقعتها مع الأشرف برسباي سنة ٨٢٦هـ/١٤٢٢م[١].

---

(١) نعيم زكي فهمي: طرق التجارة، ص٥٢؛ Darrag, Op. Cit, PP. ٢٠٥ ، ٢٠٦.

وإذا كانت الروايات تشير إلى قدوم بعض التجار من فلورنسا إلى مصر منذ ظهور دولة المماليك، إلا أنه لم تكن هناك علاقات تجارية رسمية بين هذه المدينة والسلطة المملوكية ما قبل عام ١٤٢٢م، الذي وصلت فيه تلك السفارة إلى بلاط السلطان الأشرف برسباي، وأن معظم البضائع التي اشتهرت بها فلورنسا– خاصة الأصواف والأقمشة– كانت تصل إلى الأسواق المصرية عن طريق السفن البندقية والجنوية. ولعل السبب في هذا الأمر يعود إلى عدم امتلاك فلورنسا آنذاك لميناء أو أسطول تجاري يحمل بضائعها إلى مصر والشام. وحتى بعد عقد الاتفاقية التجارية مع برسباي عام ١٤٢٢م فإن العلاقات لم تستمر سوى عامين؛ وذلك بسبب انشغال فلورنسا بصراعاتها وحروبها المشتعلة ضد مدينة ميلانو التي انطلقت عام ١٤٢٤م. انظر:

O. Nöel, *Histoire du commerce du monde depuis les temps les plus reculés*, Paris, 1891, t. I, p. 197; D. Abulafia, "The Levant Trade of the

ومن أجل التأكيد على العلاقات التجارية الوطيدة التي كانت تربط البندقية بالدولة المملوكية، والكميات الكبيرة من الدوكات التي كانت تصل إلى مصر وبلاد الشام يكفي الإشارة إلى أنه في عام٨٣٧هـ/١٤٣٣م أبحر أسطول بندقي مكون من عشر سفن تجارية باتجاه مينائي الإسكندرية وبيروت؛ وكانت تلك السفن تحمل بضائع بقيمة مليون دوكات، بالإضافة إلى ٤٠٠ ألف دوكات نقدا. كما أنه في عام٨٩٩هـ/١٤٩٤م– وفقا لما أورده مارينو سانودو– نقل تجار البندقية ٢٢٠ ألف دوكات إلى مصر و١٢٠ ألف دوكات إلى بلاد الشام. هذه المبالغ الطائلة تدل بلا شك على الهيمنة التي فرضها هذا النقد داخل الأراضي المملوكية في العصر الجركسي [١].

مهما يكن من أمر، فمع بدايات القرن ٩هـ/١٥م أصبحت الدوكات البندقية هي "العملة الدولية" الأكثر انتشارا في المنطقة، بل إنها نجحت في أن تحل محل الدينار المملوكي، ونتيجة لهذا الانهيار الذي أصاب العملة المملوكية فقد أصبحت الأسعار تقيم في القاهرة ودمشق والإسكندرية– أهم المراكز التجارية في السلطنة– بالدوكات البندقية. من ناحيتها، حاولت السلطة المملوكية كسر هذا الاحتكار عن طريق إصدار عملات جديدة (مثل الدينار الناصري "نسبة للناصر فرج")، لكن هذه

---

minor cities in the thirteenth and fourteenth centuries", in *Commerce and conquest in the Mediterranean (1100-1500)*, éd. Variorum, Hampshire, 1993, p. 187; L. Bouvat, "Essai sur la civilisation timouride", in *Journal asiatique*, No. Avril-Juin, Paris, 1926, p. 285; J.-C. Garcin, "Le Proche Orient à l'époque mamluke", in *Etats, sociétés et cultures du monde musulman médiéval (Xe-XVe siècles)*, T.I, Paris, 1995, p. 363.

(1) Day (John), "The Levant Trade in the Middle Ages", in The Economic History of Byzantium: From the seventh through the fifteenth Century, Dumbarton Oaks, Washington, 2002, p. 811.

المحاولات فشلت مرارًا وتكرارًا، وظلت الدوكات هي النقد المسيطر في عمليات البيع والشراء. ويبدو أن فلورنسا أرادت أن تستفيد من هذا الموقف؛ لذلك أرسلت إلى السلطان الأشرف برسباي سفارة عام٨٢٦هـ/ ١٤٢٢م تعرض عليه إحلال عملتها الذهبية الجديدة الفلورين *largo forino or forino galleo* في مصر وبلاد الشام بديلة عن الدوكات. ولا شك أن فلورنسا كانت تستهدف من وراء تلك الخطوة أن تستحوذ على النسبة الأكبر من العمليات التجارية في الأسواق المصرية والشامية. بيد أن تلك السفارة الفلورنسية– وإن نجحت في الحصول على بعض الامتيازات التجارية– لم تنجح في إقناع السلطان باعتماد الفلورين الفلورنسي في سلطنته، وسرعان ما عمل برسباي على سك عملة ذهبية جديدة سميت "الأشرفي"، استطاعت– في بدايتها– أن تحد كثيرًا من هيمنة الدوكات البندقية [١].

ولعل السؤال الجدير بالطرح هنا هو: ما تفسير قول المصادر بانتشار الأفرنتي (والمفترض أنه فلورنسي) في الشام وأسواق السلطنة المملوكية، وفي نفس الوقت كانت البندقية هي المسيطرة على التجارة المملوكية ببلاد الشام ومصر وغيرها أي أن الغلبة في النقد الأجنبي لابد أن تكون للدوكات وليس للأفرنتي؟

---

(1) Mahnaz Yousefzadeh, Florence's Embassy to the Sultan of Egypt, An English Translation of Felice Brancacci's Diary, Palgrave Pivot imprint, New York, 2018, p. 4-5; G. Depping, Histoire du commerce entre le Levant et l'Europe depuis les croisades jusqu'à la fondation des colonies d'Amérique, Paris, 1830, t. II, p. 40.

في الواقع كانت فلورنسا تعلم الهيمنة التي فرضتها العملات البندقية– الدوكات– داخل الأراضي المملوكية؛ لذلك فإن السفن الفلورنسية التي خرجت في عام٨٢٦هـ/ ١٤٢٢م إلى الإسكندرية حملت معها– إلى جانب البضائع– ٥٦ ألف دوكات ذهبية من البندقية، لأنها كانت "العملة الذهبية الوحيدة المقبولة هناك لشراء التوابل". انظر:

Rory Naismith, Money and Coinage in the Middle Ages, Brill, Leiden, 2018, p. 331.

ربما كان المقصود بالأفرنتي الذي انتشر بالأسواق الشامية والمملوكية عامة في بداية الأمر هو الفلورين[١] الذي تنافس مع دوكات البندقية من أجل الاستحواذ على نصيب أكبر من التجارة الشرقية، غير أن القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي شهد تراجعًا لعدد وقوة التجار الفلورنسيين، ولم يعد باستطاعة كثير من تجار فلورنسا الإكثار من شراء السلع من أسواق الشام ومصر بشكل كبير لعلة مالية وتسويقية واجهتهم[٢]. وكثرت حالات الإفلاس بين التجار، وفي مدينة فلورنسا عموما، وكان ذلك بدايته عام٨٣٤هـ/ ١٤٢٩م، حيث بلغ الوضع الاقتصادي مرحلة كبيرة من التدهور ونقص النقد لم يعد بقادر للعودة للسوق الشرقي بعدها[٣].

---

(١) مع التسليم بأن هذا الأمر ترجيحي لعدم العثور على ما يفيد أن كلمة الأفرنتي كانت تشير بداية في المصادر العربية إلى الفلورين الفلورنسي، ربما كلمة الأفلوري هي التي كان يقصد بها العملة الفلورنسية؛ لذلك هناك مراجع تشير إلى أن كلمة الأفرنتي كان يقصد بها منذ البداية العملتان: الدوكات والفلورين، علاوة على ما تم ذكره من أن المصادر لم تشر إلى أي عملة= =غربية خلال عصر المماليك البحرية، وهذا دليل على قوة النقد المملوكي آنذاك، وأن الإشارة إلى الافرنتي ارتبط بعصر المماليك الجراكسة– يعني بداية من نهاية القرن ٨هـ/١٤م– والواقع أن تلك الفترة الزمنية كانت مدينة البندقية هي المحتكرة تقريبا لمعظم التجارة المصرية والسورية، وربما كان المنافس لها من حين لآخر مدينة جنوة وليست فلورنسا التي أصبحت تتدرج آنذاك تحت مصطلح "مدن الأقليات التجارية" لندرة تواجد تجارها في الأراضي المملوكية. عن هذه النقطة الأخيرة ينظر:

Eliyahu Ashtor, *Levant trade in the later Middle Age*, éd. Princeton university press, New Jersey, 1983, p. 14.

(2) Ashtor, levant trade, p. 147.

(٣) أدى ذلك بالجمهورية عام ٨٣٦هـ/١٤٣٢م إلى سن تشريع يقضي بالسماح لليهود في فلورنسا بالسماح لليهود في المدينة بإقراض المال لأهالي فلورنسا الراغبين في ذلك، حيث انقرضت بعض العائلات التجارية بسبب الديون وبعضها أفلس ، وفريق ثالث تخلى عن التجارة برمتها. كان ذلك بسبب حرب فلورنسا مع ملك نابلي سنة ١٤٠٨م، والحرب الثانية لفلورنسا مع ميلان التي انتهت ١٤٤٧م حيث انعكست هذه الأوضاع السياسية على الوضع الاقتصادي وقيمة النقد الفلورنسي. Ashtor, levant trade, p ١٤٨.

علاوة على ذلك فإن النصف الأول من القرن ٩هـ/١٥م شهد حسبان الفلورين في عداد النقود الذهبية غير الوافية نظرا لإقدام فلورنسا من جهة وغيرها من البلاد المقلدة للفلورين من جهة ثانية على ضربه بوزن أقل [١]. ونتيجة لأفول نجم الفلورين صار الدوكات سيد الموقف في المعاملات التجارية الشرقية لاستقرار جودته ، وأكد ذلك القلقشندي حين وصف مملكة البنادقة: " **دنانيرهم أفضل دنانير الفرنجة وإن دينارهم يقال له دوكات نسبة إلى الدوك الذي هو ملكهم...**" [٢].

ومعنى ذلك أن الفلورين كان بجوار الدوكات بالشام في بداية عهد التجارة مع المماليك ولكن الأحداث والظروف السياسية التي مرت بها فلورنسا طردت الأفرنتي الفلورنسي– من تجارة الشرق، ولم يعد يطلق اسم الأفرنتي –على النقد الأجنبي في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي إلا على العملة الإيطالية للبندقية، وصار مسمى الأفرنتي في المصادر العربية آنذاك هو الدوكات بالدرجة الأولى. يؤيد ذلك قول ابن إياس(ت٩٣٠هـ/١٥٣٣م) في أحداث صفر سنة ٨٢٩هـ/١٤٢٤م "**... وفيه عقد السلطان مجلسا بالقلعة، واجتمع فيه القضاة الأربعة والأمراء، وتحدثوا في إبطال المعاملة بالذهب الذي فيه الشخوص من ضرب الإفرنج، وضرب السلطان معاملة جديدة وهي الأشرفية البرسبيهية، وكتب عليها اسمه، وجعلها من خالص الذهب، ورسم بسك الذهب البنادقة جميعها، ... ومن يومئذ قلت الأفرنتية البنادقة جدا**[٣].

هذا النص فيه دلالات عدة، من أهمها:

١– انتشار النقد الأجنبي في بلاد دولة المماليك في القرن الخامس عشر الميلادي

([1]) Cipolla, op.cit, p. 23.

([٢]) صبح الأعشى، ج٥ ص ٤٠٤–٤٠٥.

([٣]) بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، ط٣، دار الكتب والوثائق القومية؛ (القاهرة)، ٢٠٠٨م، ج٢صـ ١٠٤.

٢- بحث الدولة عن ضرورة إصلاح نقدي لمواجهة النقد الأجنبي

٣- أن العملة الذهبية الجديدة اعتمدت على ذهب الفرنج

٤- كان اسم الأفرنتي في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر يطلق على ذهب البنادقة وليس الفلورنسيين فقط، وطالما عندنا من الشواهد التي تدل على تراجع وجود فلورنسا الاقتصادي فهذا يرجح بقاء اسم الأفرنتي على النقد الأجنبي للبندقية التي أنشئت مرافق لرعاية المصالح التجارية الإيطالية في بلاد الشام[١]، وبطبيعة الحال وجد معها النقد الذي راج في أسواق المماليك ليس فقط بين الناس ، بل دخل في تعامل الدولة.

-<u>النقد الأجنبي في تعاملات الأهالي الموسرين ببلاد الشام في ضوء الوثائق</u>:

وتشير كثير من الوثائق في مطلع عصر المماليك الجراكسة إلى انتشار النقد الأجنبي ببلاد الشام ، وتتوافق مع المصادر العربية في أن بعض الوثائق شملت الدوكات والأفلوري، وفرقت بينهما؛ من ذلك وثيقة شهادة كتبت سنة تسع وثمانين وسبعمايه٧٨٩هـ/١٣٨٧م جاء فيها:

١-بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين

٢-يشهد من وضع خطه فيه اخره شهاده يعلم صحتها ويستحق موقعها بانهم يعرفون الصدر الاجل

٣-ناصر الدين محمد بن علاء الدين بن علي الحموي التاجر بالقدس الشريف معرفه تامه ويشهدون مع ذلك انه اقر

٤-في صحته وسلامه ان في ذمته للحاج ناصر الدين محمد بن يحيى بن عباس الحلبي الصيرفي بالقدس الشريف

---

(١) ليلى الصباغ: الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني، ٢ج، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩م، ج١صـ ٦٢-٦٧.

٥–من الذهب الافلوري عشر شخوص القيمه عنهم مايه درهم وخمس وثمانون درهما وبذلك حضور

٦–خطوطهما ... حادي عشر المحرم سنه تسع وثمانين وسبعمايه وحسبنا الله ونعم الوكيل..."[١].

وهناك وثيقة إشهاد أخرى على رقم ٢٩٤ جاء فيها "...

١–الحمد لله رب العالمين

٢–بتاريخ سادس عشر رمضان سنه سته وتسعين وسبعمايه اشهدني عليها الحرمه يلخاتون بنت عبد الله الفقير الى الله تعالى

٣–سيف الدين بيبغا بن عبد الله السيفي يلبغا الخاص كي ... بالقدس الشريف في صحه عقلها ومرض جسمها وحضور

٤–فهمها ان الذي تملكه ثياب بدنها قميص ازرق كتان اقبا ابيض عتيق ...بيض ورقيق طرح كتان

٥–و...عتيقه وقبا ابيض عتيق وثياب مطرز وشعيريه حرري ازرق.... ... –23ودينار افلوري..." [٢]

والوثيقتان تدلان على رواج وانتشار وتداول العملات والنقد الأجنبي في الشام، وربما سبب ذلك في نهاية القرن ٨هـ/١٤م هو دقة أوزان النقد الأجنبي وضبط عياره، وجودة سبكه وحوزته على رضا الناس، فضلًا عن نقص الذهب في الدولة المملوكية والعلاقات التجارية بين البندقية وفلورنسا والمماليك، علاوة على

---

(١) وثيقة شهادة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١١ المحرم سنة ٧٨٩هـ، سطر ١– ٦.

(٢) وثيقة وديعة رقم ٤٨٧ بتاريخ ٩ من شهر رمضان ٧٩٣هـ، سطر ١– ٦ نشر: عمر جمال: إجراءات جرد، ص ٨١.

اختلاف قيمة الدينار الإيطالي والفلورنسي عن قيمة الدينار المملوكي، ووجود فارق بينهما لصالح النقد الأجنبي[١] .

المهم، لم تكن هاتان الوثيقتان هما المتفردتان واللتان تبرهن على انتشار النقد الأجنبي ببلاد الشام في العصر المملوكي فهناك وثيقة أخرى بتاريخ رمضان ٧٩٣هـ/١٣٩١م جاء فيها:

١- بسم الله الرحمن الرحيم

٢- أودع الصدر الاجل المحترم علاء الدين علي بن شرف الدين إبراهيم بن محمد عرف

٣- بالسنجاري الحاضر بالقدس الشريف عند شرف الدين يحيى بن المرحوم المقر السيفي

٤- بيلو ابن المقر المرحوم زكريا ما ذكر انه له وملكه وذلك جميع القماش والمبلغ

٥- التي سيذكر فيه وهو من الذهب الافروري احدى عشر شخص ومن الدراهم

٦- الفضه معامله يوميذ مايه درهم وستون درهما من ذلك عشره بندقيه..."[٢]

وهنا نلاحظ اشتمال الوثيقة على السلعة المباعة ثم النقد الأجنبي المنتشر في بلاد الشام في نهاية عصر البحرية ومطلع عصر الجراكسة ألا وهو الأفلوري، ثم ما يعادله بالفضة، وكذلك الدوكات البندقية، والوثيقة هنا تؤكد أن النقد المملوكي آنذاك كان فضة والنقد الأجنبي شمل الذهب الفلورنسي والبندقي.

---

(١) النجيدي: النظام النقدي، ص ٥٠٦ .

(٢) وثيقة سؤال رقم ٧١٩ بتاريخ العشر الأوسط من ذي القعدة ٧٩٣هـ سطر ١-٦، نشر عمر جمال: إجراءات جرد، ص ٨٨.

وفي وثيقة أخرى، دونت بعد مرور شهرين تقريبًا على الوثيقة السالفة جاء فيها:

١- بسم الله الرحمن الرحيم وبه توفيقي

٢- شهد من يكتب عنه اخره ان علي بن إبراهيم بن محمد السنجاري اودع عند الشيخ يحيى بن بيرو بن زكريا شيخ زاويه محمد باك

٣- وديعه ضمن خرج مشاق جديد وسيف مسقط وذهب افلوري عده ١١ وفضه معامله ١٥٠ وبندقيه10

٤- وان يحيى المذكور استودعها منه وتسلمها وصارت تحت يده علم شهوده ذلك وحققوا ووضعوا خطوطهم به

٥- وشهدوا به عارفين بالوديعه والمودع المعرفه الشرعيه وذلك في العشر الاوسط من شهر القعده من شهور

٦- سنه ثلاث وتسعين وسبعميه وسطر ذلك حسب الاذن الكريم الصادر له سيدنا ومولانا العبد..."[١].

وهنا تؤكد الوثيقة أنه في أجواء الأزمة الاقتصادية التي عاشتها دولة المماليك ببلاد الشام بالخصوص زمن الظاهر برقوق وابنه الناصر فرج بن برقوق من فتن وهجوم المغول، وغير ذلك، ولغياب النقد الذهبي المحلي، ومنع التعامل إلا بالوزن فإن النقد الأجنبي ذا الوزن الدقيق والعيار المضبوط والسبك الجيد ملأ الفراغ الذي تركه غياب الدينار المملوكي، وحاز ثقة أهل الدولة.

وكثيرة هي الوثائق التي تدل على وجود النقد الأجنبي في المبيعات بين الموسرين سواء بيع عقارات أو سلع وبضائع تجارية أو غير ذلك، وتأتي إشارات الوثائق تحت صورة "... **اقرت المصونه حجك بنت عبد الله المراه الكامله زوجه المرحوم زين الدين بن عبد الكريم بن محمد الموصلي التاجر السفار المتوفي قبل**

---

(١) وثيقة سؤال رقم ٧١٩ بتاريخ العشر الأوسط من ذي القعدة سنة ٧٩٣هـ، سطر ١-٦.

تاريخه بالقدس الشريف ....امر انها قبضت وتسلمت وصار اليها من مودع الحكم العزيز المشار اليه من الذهب المصري الهرجه المتعامل به يوميذ خمس مايه مثقال الا عشره مثاقيل ومن الذهب الافلوري خمس شخوص ومن الذهب الرنك شخص واحد زنته مثقالان ونصف مثقال ليصل ذلك كله ايصالا شرعيا وقبضته قبضا كاملا وافيا بحضره شهوده ولم يتاخر لها ...شي وأقرت أيضا انه اتصل اليها ما اقر[١]"..... حتى في وصايا الأموات بالشام كان للنقد الأجنبي وجود، من ذلك ما نصت عليه وثيقة رقم ٦٤٤: "... **وفوض النظر عليهما واذن له في التصرف بالمصلحه في مالهما اذنا شرعيا وتفويضا معتبرا مرضيا لما ظهر له من همته وامانته وعفته وكفايته ووفور شفقته على اليتمين المذكورين وكمال عنايته وشده بحثه عن ما كان خفي من مالهما عن شهود ضبط تركه والدهما واظهاره وهو ضمن كيس من الدراهم اربعه الاف درهم واربعه دراهم وضمن كيس اخر ثلاثه الاف درهم ومايتي درهم وخمسه وثمانين درهما وضمن كيس اخر من الذهب المصري المختوم عده اثنين وخمسين شخصا؟ الزنه عن ذلك تسعون مثقالا وثلث مثقال وذهب مغربي كبار شخصين وذهب افلوري عده سبعه وسبعين شخصا واساور**"[٢].

وبخصوص وجود النقد الأجنبي في خطابات وصايا الأموات بالشام لدينا كذلك وثيقة تحمل رقم ٧٠٧ بتاريخ ثالث شهر رمضان المعظم سنه خمس وتسعين وسبعمايه٧٩٥هـ نصت على: "... **بسم الله الرحمن الرحيم اشهد عليه الحاج أبو بكر بن علي ابن الارزرومي الدمشقي السقطي الحاضر بالقدس الشريف وهو في مرض جسمه وحضور فهمه ان الذي يملكه بالقدس الشريف... وعلبه صغيره ضمنها ذهب افلوري عده /خمس شخوص/ وخواتم فضه منها عده اثنين وعشرين**

([١]) وثيقة إقرار رقم ٦٣٧، بتاريخ ٢٨ جمادي الآخرة سنة ٧٩٧هـ، سطر٢، ٤، ٥،٦.
([٢]) وثيقة رقم ٦٤٤.

وخمس.... وذهب افلوري عده ٢٨ شخصا وذهب مغربي /شخص واحد/ وبندقيه عده /١٠٠/... واقر ان تحت يده لابنته فاطمه المذكوره جراب جلد ضمنه دراهم بندقيه عده/١٠٠ درهم/ وسلاسل كهربا زنه الف ومايه وسبعين درهما ومرجان زنه مايه وأربعين درهما وعقد ... وبلور وعقيق وذهب افلوري ثلاث شخوص ودراهم زنتها ١١٤٥ واحضر ذلك واشهد عليه "[١].

حتى في مجال الودائع، فقد كان النقد الأجنبي موجودًا في ودائع الموسرين ببلاد الشام فقد جاء وثيقة سؤال ما يلي:" **بسم الله الرحمن الرحيم وبه توفيقي شهد من يكتب عنه اخره ان علي بن إبراهيم بن محمد السنجاري اودع عند الشيخ يحيى بن فيروز شيخ زاويه محمد باك وربعه ....مشاق؟ حديد وسيف مسقط وذهب افلوري ١١ وفضه معامله ١٠٥ وبندقيه ١٠...**".[٢] وحتى ضمن جرد المواريث الحشرية كانت الوثائق تأتي بمسميات النقد الأجنبي مثلما هو الحال في إحدى وثائق القدس التي فيها:"... **الحمد لله بتاريخ تاسع عشرين شوال سنه خمس وتسعين وسبعمايه حصل الوقوف على رجل ضعيف يسمى الحاج احمد بن محمد البعلبكي القطان بالقدس الشريف والذي وجد بسكنه بحارة المغاربه بيضا عتيقه ان له ولد يسمى محمد ... وجد بحانوته بقيساريه القطن بالقدس الشريف فضه حاصل مايه واربعه وخمسون درهما وبندقيه عده ثمانيه عشر وفرده سوار ذهب مكسوره ....** "[٣].

وليس أدل على قوة النقود الأجنبية ورواجها في العقود الأخيرة من عمر دولة المماليك– لاسيما الدوكات– مما ذكره الألماني أرنولد فون هارف وهو أنه كان من عادة الحجاج إلى الأراضي المقدسة بفلسطين إبدال نقودهم أيا كانت بالدوكات البندقية؛ لأن العملات الأوربية باستثناء الدوكات لم تكن مقبولة في ديار سلطنة

([١]) وثيقة رقم ٧٠٧ بتاريخ ٣ رمضان ٧٩٥هـ/١٣ يوليو ١٣٩٣، سطر ٢–٤، ٩، ٢٣–٢٤.

([٢]) سؤال ضمن (جواهر العقود) رقم ٧١٩ .

([٣]) وثيقة حصل الوقوف رقم ٤٦٥ بتاريخ ٢٩ شوال سنة ٧٩٥هـ، سطر ١– ٨.

المماليك. وأضاف هارف أنه لدى مروره في البندقية ذهب إلى صيرفي له علاقات تجارية مع البلاد الواقعة في شرقي المتوسط فاستبدل نقوده بحوالات مالية تصرف بالدوكات في الإسكندرية ودمياط ودمشق وبيروت وغيرها [١].

ويتوجب القول إن الغش قد طال النقد الأجنبي أيضًا، ومنها الدنانير الأفرنتية وصرحت المصادر المعاصرة بذلك بوصفها أن "**دخل الغش في الناصري والأفرنتي**" [٢].

([1]) Harff, The Pilgremage of Arnold Von Harff, 1496- 1499,(ed)M .Lettes (Ledon), 1946 p. 71.

([٢]) المقريزي: السلوك، ج٤ص١٦٥.

الخاتمة:

مما سبق عرضه يمكن لنا أن نوجز أهم النتائج التي توصل إليها البحث كالتالي:

- عاشت بلاد الشام زمن المماليك البحرية– مثل مصر وباقي بلاد السلطنة– مستقرة اقتصاديا وسياسيا، وظل النقد المملوكي يتمتع بقوته؛ لقوة النظام الإقطاعي ورواج النشاط التجاري، ولم يجد النقد الأجنبي طريقًا للمنافسة آنذاك، بل ظل مجرد نقد يستخدم في عمليات التبادل التجاري.
- تغير الحال في العصر الجركسي وبدأ ضرب الفلوس النحاسية على نطاق واسع، وظهرت مسألة قلة ما ضرب من الدنانير الذهبية مما يعني عجز هذه الوحدات النقدية عن تلبية طلبات الدفع في الميزان التجاري وكل المعاملات النقدية، مما كان سببا في العودة إلى نظام المقايضة في التجارة الخارجية التي كانت لها هدف غير معلن ، وهو عدم دخول الذهب لسلطنة المماليك، ومنعه عنها، وبدأت تظهر في المعاهدات بنود خاصة بنظام المقايضة على اعتبار أنها إحدى نظم عمليات الدفع في التجارة(١).
- علاجًا لندرة الذهب في دولة المماليك لجأ سلاطين الدولة إلى عقد معاهدات مع البندقية التي أصبحت " ملكة الذهب في العالم المسيحي" لتشجيع دخول الذهب إلى مصر وبلاد الشام تحت شروط معاهدة عقدت سنة ٧٤٦هـ/١٣٤٥م خصت الذهب الذي يأتي به التجار البنادقة بضريبة جمركية تقل كثيرا عن الضريبة المفروضة على السلع الأخرى، حيث قدرت هذه الضريبة ب ٢% فقط في حين

(١) شلبي الجعيدي: الأزمات الاقتصادية والأوبئة في مصر في عصر المماليك الجراكسة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢م، ص ٧٠٥.

أن الضريبة على السلع المستوردة قدرت ب ١٠%.[١] وهو ما سهل وجود ودخول وانتشار النقد الأجنبي ببلاد الشام بحكم مركزه التجاري والجمركي.

- بدأ العصر المملوكي والقاعدة النقدية التي يستند إليها نظامه النقدي هي قاعدة المعدنين: الذهب والفضة، واقتصرت أهمية النقد الأجنبي آنذاك على العمليات التجارية، ثم مرت الدولة بعصر الفضة والنحاس، وتزامن معه توسع في انتشار النقد الأجنبي، ثم أصبحت الفلوس هي المعدن الفردي، والذي يشكل قوة الإبراء غير المحدودة ، بل المسكوكات الرئيسة الوحيدة، وهنا ساد وتمكن النقد الأجنبي البندقي.
- انتشرت في بلاد الشام– لبعض الوقت– بعض العملات المشرقية، مثل الدراهم القرمانية واللنكية، وذلك بحكم الجوار وعمليات التبادل التجاري. إلا أن هذه النقود لم تكن تمثل خطورة على النقد المملوكي، أو تستطع الدخول معه في منافسة، وذلك بسبب ضعف قيمتها، ومواجهة السلطات بصرامة لتفشي انتشارها.
- أثبتت الوثائق بما لا يدع مجالاً للشك انتشار النقود الأجنبية– وفي المقدمة الدوكات والأفلوري– بين فئة "الميسورين" من السكان الشاميين، وأنهم استخدموا تلك العملات في أغراض شتى، مثل عملية بيع العقارات والسلع، والودائع، ووصايا الأموات.

---

(١) ابن حجر: إنباء الغمر، ج٣ ص٢٣.

الملاحق

وثيقة وديعة رقم ٤٨٧ بتاريخ ٩ من شهر رمضان ٧٩٣هـ

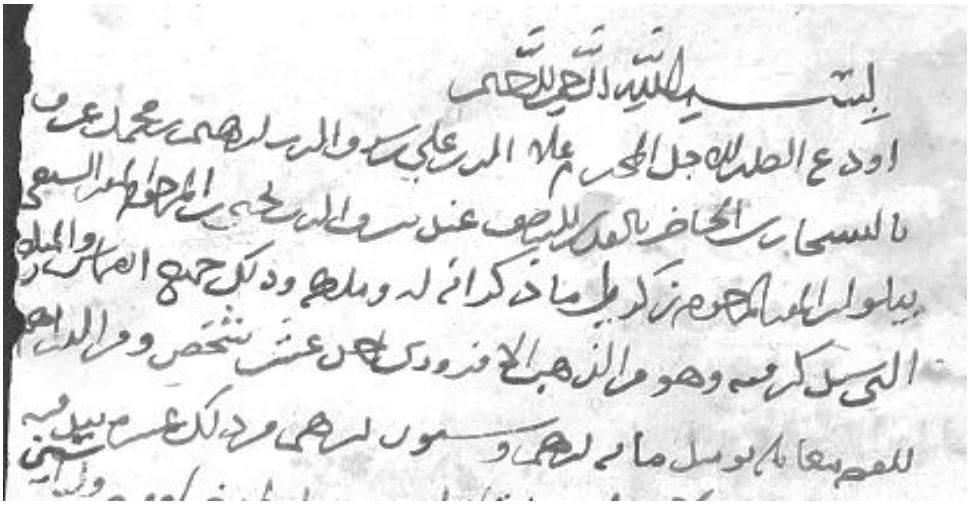

١- بسم الله الرحمن الرحيم

٢- اودع الصدر الاجل المحترم علاء الدين علي بن شرف الدين إبراهيم بن محمد عرف

٣- بالسنجاري الحاضر بالقدس الشريف عند شرف الدين يحيى بن المرحوم المقر السيفي

٤- بيلو ابن المقر المرحوم زكريا ما ذكر انه له وملكه وذلك جميع القماش والمبلغ

٥- التي سيذكر فيه وهو من الذهب الافروري احدى عشر شخص ومن الدراهم

٦- الفضه معامله يوميذ مايه درهم وستون درهما من ذلك عشره بندقيه .

وثيقة سؤال رقم ٧١٩ بتاريخ العشر الأوسط من ذي القعدة سنة ٧٩٣هـ.

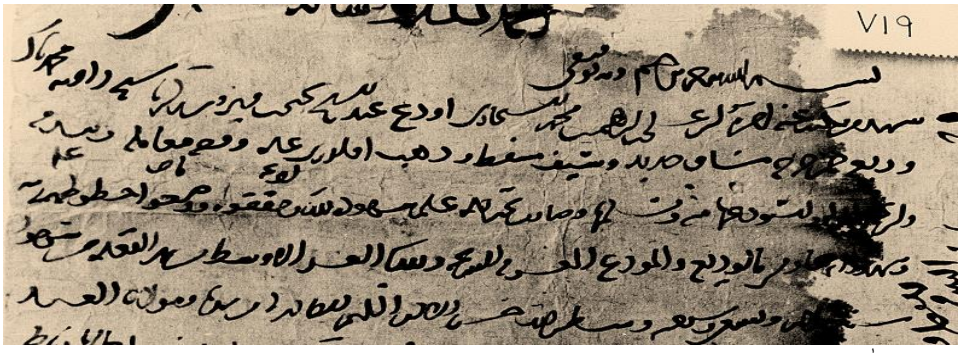

بسم الله الرحمن الرحيم وبه توفيقي

١- شهد من يكتب عنه اخره ان علي بن إبراهيم بن محمد السنجاري اودع عند الشيخ يحيى بن بيرو بن زكريا شيخ زاويه محمد باك

٢- وديعه ضمن خرج مشاق جديد وسيف مسقط وذهب افلوري عده ١١ وفضه معامله ١٥٠ وبندقيه ١٠

٣- وان يحيى المذكور استودعها منه وتسلمها وصارت تحت يده علم شهوده ذلك وحققوا ووضعوا خطوطهم به

٤- وشهدوا به عارفين بالوديعه والمودع المعرفه الشرعيه وذلك في العشر الاوسط من شهر القعده من شهور

٥- سنه ثلاث وتسعين وسبعميه وسطر ذلك حسب الاذن الكريم الصادر له سيدنا ومولانا العبد

وثيقة مخزومة رقم ٧٦٨ بتاريخ ٢٢ من ذي القعدة سنة ٧٩٣هـ.

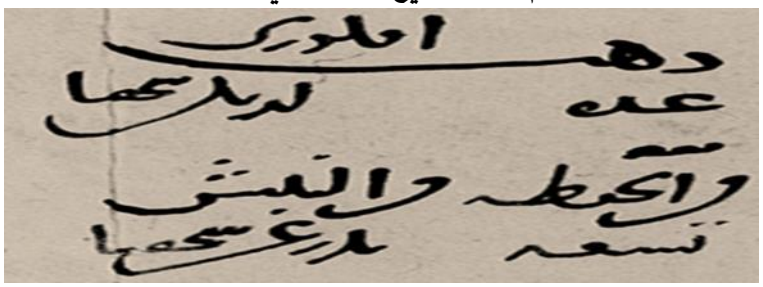

١-**ذهب افلوري** عده ٣٢ شخصًا

٢-تفصـ[يلـ]ه

٣-**من الحوطه تسعه** **من النبش** ٢٣ شخصًا

وثيقة شهادة رقم رقم ٢٦٦ بتاريخ ١١ المحرم سنة ٧٨٩هـ

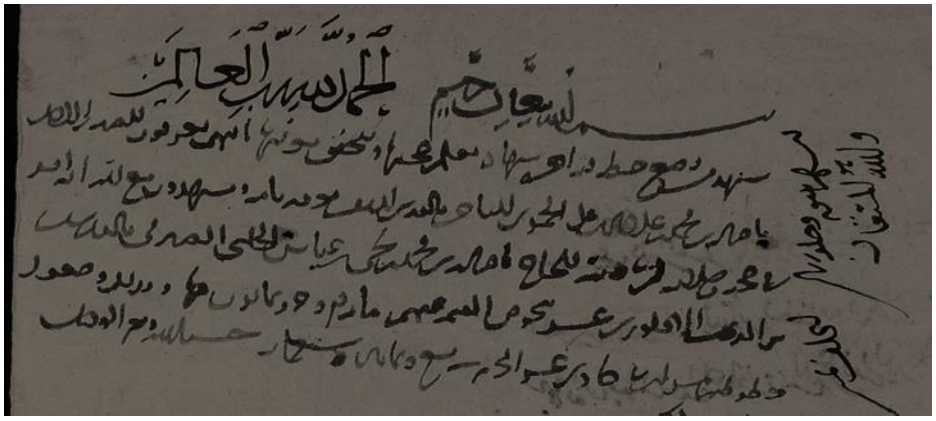

١- بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين

٢- يشهد من وضع خطه فيه اخره شهاده يعلم صحتها ويستحق موقعها بانهم يعرفون الصدر الاجل

٣- ناصر الدين محمد بن علاء الدين بن علي الحموي التاجر بالقدس الشريف معرفه تامه ويشهدون مع ذلك انه اقر

٤- في صحته وسلامه ان في ذمته للحاج ناصر الدين محمد بن يحيى بن عباس الحلبي الصيرفي بالقدس الشريف

٥- **من الذهب الافلوري عشر شخوص القيمه عنهم مايه درهم وخمس وثمانون درهما** وبذلك حضور

٦- خطوطهما ... حادي عشر المحرم سنه تسع وثمانين وسبعمايه وحسبنا الله ونعم الوكيل

وثيقة إشهاد على رقم ٢٩٤

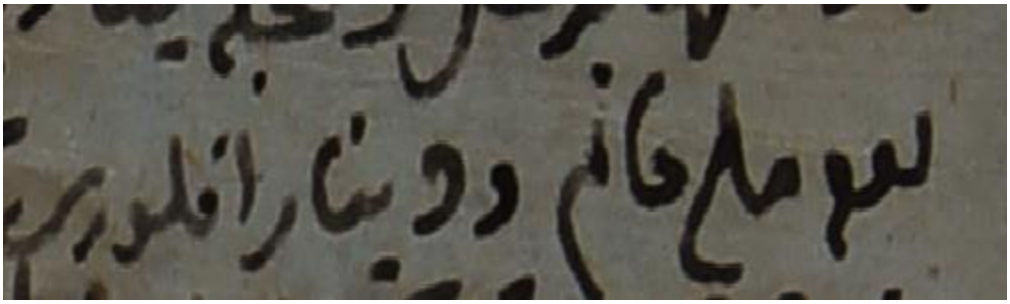

ودينار افلوري

وثيقة ضبط تركة رقم ٥١٣

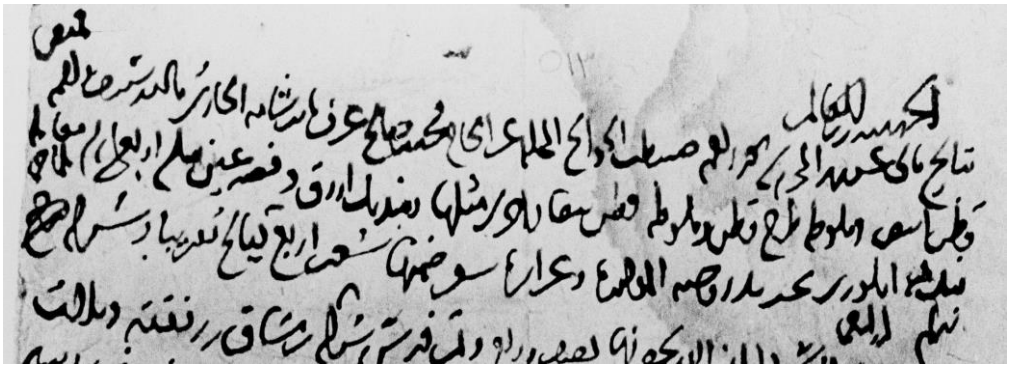

١- الحمد لله رب العالمين

٢- بتاريخ ثاني عشر شهر المحرم سنه سبعين وسبعميه ضبطت الحوايج المخلفه عن الحاج محمد بن صالح عرف بابن شامه الحارس بالقدس الشريف وهم قميص

٣- قطن ابييض وملوطه طرح قطن وملوطه قطن بيضا وأخرى مثلها ومنديل ازرق وفضه عين مبلغ اربعمايه درهم معامله ٣٥٠

٤- بندقيه ٨ افلوري ٩٢ تحت يد زوجته المذكورة

وثيقة حصل الوقوف ٤٦٥

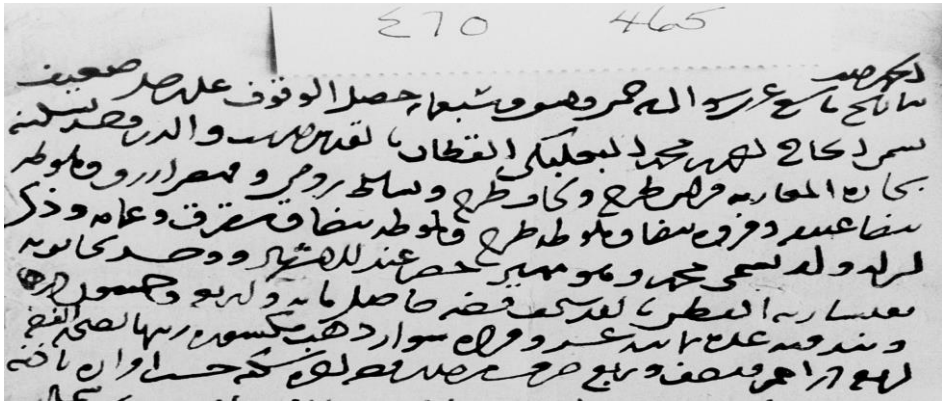

١- الحمد لله

٢- بتاريخ تاسع عشرين شوال سنه خمس وتسعين وسبعمايه حصل الوقوف على رجل ضعيف

٣- يسمى الحاج احمد بن محمد البعلبكي القطان بالقدس الشريف والذي وجد بسكنه

٤- بحارة المغاربه

٥- بيضا عتيقه

٦- ان له ولد يسمى محمد ..... وجد بحانوته

٧- بقيساريه القطن بالقدس الشريف فضه حاصل مايه واربعه وخمسون درهما

٨- وبندقيه عده ثمانيه عشر وفرده سوار ذهب مكسوره

وثيقة اقرار رقم ٦٣٧ بتاريخ ٢٨ جُمادى الآخرة سنة ٧٩٧هـ

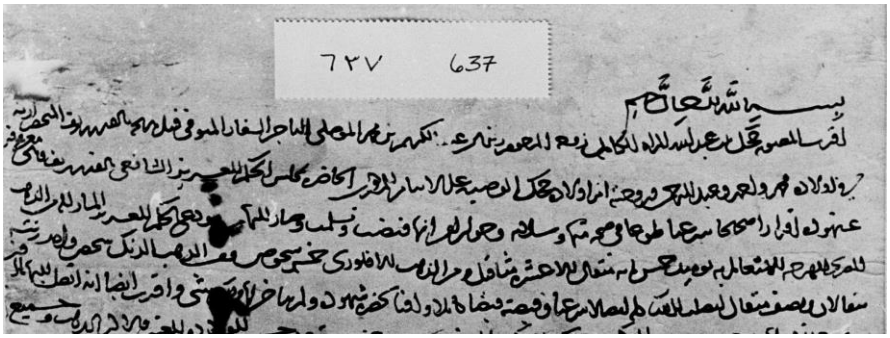

١- بسم الله الرحمن الرحيم

٢- اقرت المصونه حجك بنت عبد الله المراه الكامله زوجه المرحوم زين الدين بن عبد الكريم بن محمد الموصلي التاجر السفار المتوفي قبل تاريخه بالقدس الشريف المنحصر ارثه

٣- في أولاده محمد واحمد وعبد الرحمن وزوجته ام أولاده حَجك الوصيه على الايتام المذكورين الحاضرين بمجلس الحكم العزيز الشافعي بالقدس الشريف وهي معروفه

٤- عند شهوده إقرار صحيحا شرعيا طوعا في صحه منها وسلامه وجواز امر انها قبضت وتسلمت وصار اليها من مودع الحكم العزيز المشار اليه من الذهب

٥- المصري الهرجه المتعامل به يوميذ خمس مايه مثقال الا عشره مثاقيل ومن الذهب الافلوري خمس شخوص ومن الذهب الرنك شخص واحد زنته

٦- مثقالان ونصف مثقال ليصل ذلك كله ايصالا شرعيا وقبضته قبضا كاملا وافيا بحضره شهوده ولم يتاخر لها ...شي وأقرت أيضا انه اتصل اليها ما اقر

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

مجموعة وثائق الحرم القدسي الشريف المحفوظة بالمتحف الإسلامي بالقدس، ومنها نسخة مصورة على ميكروفيلم بمعهد الدراسات الإسلامية بجامعة ماكجل McGill في مونتريال بكندا تحت رقم ١٥٢٠-١٥٢٣ في ٤ أجزاء، رقم(١) من الوثيقة ١-٣٤٧، رقم(٢) من الوثيقة ٣٤٨-٥٦٤، رقم(٣) من الوثيقة ٥٦٥-٧٧٠، رقم(٤) من الوثيقة ٧٧١-٨٣٣.

- **وثيقة ضبط تركة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٢ المحرم سنة ٧٧٠هـ**
- **وثيقة شهادة رقم رقم ٢٦٦ بتاريخ ١١ المحرم سنة ٧٨٩هـ**
- **وثيقة اشهاد رقم ٧٠٧ بتاريخ ٣ رمضان ٧٩٥هـ**
- **وثيقة حصل الوقوف رقم ٤٦٥بتاريخ ٢٩ شوال سنة ٧٩٥هـ.**
- **وثيقة إشهاد على رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٦ رمضان سنة ٧٩٦هـ**
- **وثيقة اقرار رقم ٦٣٧ بتاريخ ٢٨ جُمادى الآخرة سنة ٧٩٧هـ**

ثانياً المصادر العربية:

ابن إياس، أبو البركات محمد بن أحمد، (ت٩٣٠هـ/١٥٣٣م):

-بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى ، ط٣، دار الكتب والوثائق القومية؛ (القاهرة)، ٢٠٠٨م.

البقاعي، إبراهيم بن عمر البقاعي(ت٨٨٥هـ/١٤٨٠م):

إظهار العصر لأسرار أهل العصر ، تحقيق محمد سالم بن شديد العوفي ،ط١(الرياض)١٩٩٢م.-

ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت٨٧٤هـ/١٤٦٩م):

-النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة،. ج١٤، تحقيق فهيم شلتوت وجمال محرز (القاهرة)، ١٩٧١م.

ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد، (ت٨٥٢هـ/١٤٤٨م):

- إنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (القاهرة)، ٢٠٠٩م.

ابن خليل ،عبدالباسط بن خليل بن شاهين الظاهري (ت٩٢٠هـ/١٥٢٣م):

نيل الأمل في ذيل الدول ،تحقيق عمر عبدالسلام تدمري ،ط١،المكتبة العصرية (بيروت)٢٠٠٢م.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن بكر (ت٩٠٣هـ/١٤٩٧م):

–وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام، تحقيق بشار عواد معروف واخرون ،ط١ ،مؤسسة الرسالة (بيروت)١٩٩٥م . .

ابن شداد،عز الدين محمد بن علي بن إبراهيم(ت٦٨٤هـ/١٢٨٥م):

– تاريخ الملك الظاهر (تحقيق أحمد حطيط، قصور الثقافة، سلسلة الذخائر، ع (١٩٠) القاهرة)، ٢٠٠٩م.

ابن الصيرفي، علي بن داود الجوهري (ت٩٠٠هـ/١٤٩٤م):

–نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، تحقيق حسن حبشي، ط٢، دار الكتب والوثائق، ٢٠١٠م.

ابن طولون، شمس الدين محمد بن علي الحنفي (ت ٩٢٣هـ/١٥١٧م):

–مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، تحقيق خليل المنصور (بيروت)١٩٩٨م .

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، (ت٨٥٥هـ/١٤٥١م):

–عقد الجمان حوادث من ٨١٥– ٨٢٤هـ، حوادث من ٨٢٤– ٨٥٠هـ، تحقيق عبد الرازق القرموط، الزهراء للإعلام العربي، (القاهرة)، ١٩٨٩م.

العمري، شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله (ت٧٤٩هـ/١٣٤٨م):

–مسالك الأبصار في ممالك الأبصار : تحقيق: كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

الفيومي، علي بن محمد بن علي المقرئ(ت٧٧٠هـ/١٣٦٨م):

نثر الجمان في تراجم الأعيان،(مخطوط بدار الكتب، رقم ١٧٤٦ تاريخ).

القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت٨٢١هـ/١٤١٨م):

صبح الأعشى في صناعة الإنشا، الهيئة العامة لقصور الثقافة، س الذخائر (القاهرة)، ٢٠٠٤م .

ليون الافريقي، الحسن بن محمد الوزان الفاسي :

وصف أفريقيا، ترجمة محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، الرباط، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت٨٤٥هـ/١٤٤٢م):

–إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق، محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال، لجنة التأليف والترجمة (القاهرة)، ١٩٤٠م.

–السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد مصطفى زيادة وسعيد عاشور، ط٣، دار الكتب والوثائق، (القاهرة)، ٢٠٠٩م .

–النقود القديمة الاسلامية أو شذور العقود ،تحقيق رمضان البدري وغيره(ضمن رسائل المقريزي) دار الحديث(القاهرة)١٩٩٨م .

ثالثاً المراجع العربية والمعربة:

إبراهيم طرخان: النظم الاقطاعية في الشرق الاوسط في العصور الوسطى، دار الكتاب العربي (القاهرة) ١٩٦٨م

أحمد مختار العبادي ، **السيد عبدالعزيز سالم** :تاريخ البحرية الاسلامية في مصر والشام، الإسكندرية، ١٩٩٣م.

أكرم حسن العلبي : دمشق بين المماليك والعثمانيين، الشركة المتحدة للنشر، دمشق، ١٩٨٢م.

البيومي اسماعيل الشربيني: مصادرة الأملاك في عصر سلاطين المماليك، هيئة الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م.

أنستانس ماري الكرملي: النقود العربية وعلم النميات، المطبعة العصرية(القاهرة)١٩٣٩م

حسن إبراهيم حسن : انتشار الإسلام في أفريقيا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٠م.

حمود بن محمد علي النجيدي: النظام النقدي المملوكي، دراسة تاريخية، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٣م.

رأفت النبراوي: مسكوكات المماليك الجراكسة وقيمتها النقدية، رسالة دكتوراة، كلية الأثار، جامعة القاهرة، رقم ٣٥٧٤.

ـــــ: النقود الإسلامية في مصر عصر دولة المماليك الجراكسة، مركز الحضارة ، القاهرة، ١٩٩٦م

زامباور: معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، ترجمة زكي حسن وغيره، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٠م

عمر جمال: إجراءات جرد المواريث الحشرية وبيعها في القدس عصر سلاطين المماليك، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية المصرية، كلية الآداب جامعة بني سويف، العدد ١١، ج١، أكتوبر ٢٠٢١م.

ستيفن رنسيمان: الحضارة البيزنطية، ترجمة السيد الباز العريني، هيئة الكتاب ، سلسلة الألف كتاب الثاني، القاهرة، ٢٠٠٢م.

شلبي جعيدي: الازمات الاقتصادية والأوبئة في مصر في عصر المماليك الجراكسة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢م.

صامويل برنارد: النقود العربية، ترجمة: زهير الشايب، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط١، ١٩٧٩م، مج٦ (موسوعة وصف مصر)

صبحي لبيب: الفندق ظاهرة سياسية، اقتصادية، قانونية، بحث بكتاب مصر وعالم البحر المتوسط، تقديم رؤوف عباس، ط١، دار الفكر (القاهرة)، ١٩٨٦م .

عثمان محمد عطا: الأزمات الاقتصادية في مصر في العصر المملوكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين (القاهرة)، ٢٠٠٢م.

ـــــــ: مجالس الشورى وأثرها في سياسة الدولة والمجتمع المصري زمن سلاطين المماليك، دكتوراه بدار علوم القاهرة ،٢٠٠٦م.

عزيز سوريال عطية: العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، مؤسسة الانتشار، بيروت، ٢٠٠٨م.

عفاف سيد صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب: علاقة البندقية بمصر والشام ١١٠٠-١٤٠٠م، دار النهضة العربية (القاهرة) ١٩٨٣م

علي إبراهيم حسن: دراسات في تاريخ المماليك البحرية وفي عصر الناصر محمد بوجه خاص، (مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة)، ١٩٤٤م.

علي السيد علي :أضواء جديدة على الاستثمار وتراكم الثروة في القدس في عصر سلاطين المماليك :بحث بكتاب جدل الموضوعية والذاتية في كتابة تاريخ مصر :دراسات مهاة إلى نللي حنا ،(تحرير ناصر إبراهيم ،هيئة الكتاب(القاهرة)٢٠١٢م.

ـــــــــ: القدس في العصر المملوكي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٦م.

ـــــــــ: وثائق الحرم القدسي الشريف مصدر لدراسة بعض جوانب التاريخ الاجتماعي للقدس في العهدين الأيوبي والمملوكي ، مجلة الدرعية، السنة الثانية العددان ٦، ٧ ربيع الآخر، رجب ١٤٢٠هـ/ أغسطس نوفمبر ١٩٩٩م.

فاروق أباظة: صدى الحروب الصليبية في حركة الكشوف الجغرافية ،اتحاد المؤرخين العرب(القاهرة) ١٩٩٥م.

ـــــــــــ: القوى البحرية الاسلامية ومواجهة النشاط البحري الاستعماري ،اتحاد المؤرخين العرب(القاهرة)١٩٩٣م.

قاسم عبده قاسم : دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي عصر سلاطين المماليك، دار الشروق (القاهرة)، ١٩٩٤م.

ـــــــــــ: علاقات مصر بعالم البحر الأحمر في عصر سلاطين المماليك الجراكسة، ضمن "البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، سمنار الدراسات العليا، عين شمس، ١٩٨٠.

كامل جميل العسلي: وثائق مقدسية تاريخية، مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٨٥م ؛ مطبعة التوفيق، عمان ، ١٩٨٣م.

ليلى الصباغ: الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني، ٢ج، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩م.

محمد أمين صالح: التنظيمات الحكومية لتجارة مصر في عصر المماليك الجراكسة، رسالة دكتوراه، بآداب عين شمس، ١٩٦٩م

محمد جمال الدين سرور: دولة الظاهر بيبرس في مصر، دار الفكر العربي، (القاهرة) ١٩٦٠م،

محمد عبد العال أحمد: بنو رسول وبنو طاهر وعلاقات اليمن الخارجية في عهدهما، الهيئة العامة للكتاب (فرع الإسكندرية)، ١٩٨٠م .

محمد عبد الغني الأشقر: تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي،مكتبة الأسرة (القاهرة)، ٢٠٠٧م.

محمد فتحي الزامل: التحولات الاقتصادية في مصر أواخر العصور الوسطى، ط١، المجلس الأعلى للثقافة، (القاهرة)، ٢٠٠٨م.

ـــــــــــ: الحصار الاقتصادي على مصر أواخر العصور الوسطى، ط١، المجلس الأعلى للثقافة، (القاهرة)، ٢٠٠٩م.

محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، تحقيق خالد عزب، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٢٢م.

محمد قنديل البقلي: التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، قصور الثقافة، س الذخائر، (القاهرة)، ٢٠٠٤م

ناجلا محمد عبدالنبي: مصر والبندقية: العلاقات السياسية والاقتصادية في عصر المماليك ،دار عين (القاهرة)٢٠٠١م.

نعيم زكي: طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب اواخر العصور الوسطى ،هيئة الكتاب(القاهرة)١٩٧٣م

هايد . ج: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة احمد رضا محمد ،هيئة الكتاب(القاهرة)١٩٩١-١٩٩٤م.

رابعاً: المصادر والمراجع الأجنبية:

- Ashtor, E: Histoire des prix et des salaries dans l' orient medieval (Paris) 1969.
- ———.,, History of the Jews in Egypt and Syria under the Rule of the mamluks, Geniza documents, III vols, Jerusalem, 1970 (in Hebrew) fragments from the Cairo Geniza. Vol 1 ..
- ———, *Levant trade in the later Middle Age*, éd. Princeton university press, New Jersey, 1983
- Cipolla, ,C, Money , prices and civilization in the Mediterranean world, London, 1979.
- D. Abulafia, “The Levant Trade of the minor cities in the thirteenth and fourteenth centuries”, in *Commerce and conquest in the Mediterranean (1100-1500)*, éd. Variorum, Hampshire, 1993
- Day (John), "The Levant Trade in the Middle Ages", in *The Economic History of Byzantium: From the seventh through the fifteenth Century*, Dumbarton Oaks, Washington, 2002

- Depping G. B., Histoire du commerce entre le levant et l' Europe depuis les croisades jusqua la fondation des colonies d' Amerique (vol. 1, 2) Paris, 1830., t 2.
- Dols, Michael W., The black death in the middle east (Princeton),N G ,1977
- DONALD P. LITTLE :Documents Related to the Estates. MAMLUK STUDIES REVIEW VOL. 2, 1998.
- Darrag, Ahmed,. L' Egypte sous le regne de Barsbay (Damas) 1961.
- Harff, The Pilgremage of Arnold Von Harff, 1496- 1499,(ed)M .Lettes (Ledon), 1946 .
- J.-C. Garcin, “Le Proche Orient à l’époque mamluke”, in *Etats, sociétés et cultures du monde musulman médiéval (Xe-XVe siècles)*, T.I, Paris, 1995
- L. Bouvat, “Essai sur la civilisation timouride”, in *Journal asiatique*, No. Avril-Juin, Paris, 1926
- Mahnaz Yousefzadeh, *Florence’s Embassy to the Sultan of Egypt, An English Translation of Felice Brancacci’s Diary*, Palgrave Pivot imprint, New York, 2018
- Nöel, *Histoire du commerce du monde depuis les temps les plus reculés*, Paris, 1891,
- Poliak, A. N; les Revoltes; Populaires en egypte à l’ Epoques des mamlukes et leur causes Economiques (Extrauit de la Reuve des Etudes islamiques, 1934.
- Shoshan,op.cit, p. 218 ; Ashtor, Histoire des prix et des salaires dans 1, orient medieval (Paris) 1969.

- Rabie, H. M, the financial system of Egypt 564-741/1169-1341 , A.D., Thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy, University of London, November 1968, and: London ,1972.
- Rory Naismith, *Money and Coinage in the Middle Ages*, Brill, Leiden, 2018
- Shoshan; money, prices and population in mamluk Egypt (1382 – 1517) Ph. D, Princeton university, June 1978
- Paul Balog, the coinage of mamluk sultans of Egypt and Syria, (ANS) New York, 1964.
- Piloti, L'Egypte au commencement du qunzieme siècle d'apres le trait d' Emmenuel Piloti de cret incipt 1420, (ed.) Dopp., (Le Caire), 1950, P. 46.
- Van Berchem, Max, Corpus inscriptionum. ARABIC ARUM, 4ieme partie (inscriptions et monuments de le mecaue. Haram et Ka'ba) Tome 1 (Fasicule 1) Edition. El-Hawary, H. M., et Wiet, L, Publications l'institut Français D'Archéologie orientale.